قالَ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَسَلِ المُعَطِّلَ عَنْ ثَلاثِ مَسَائِلَ ... تَقْضِي عَلَى التَعْطِيلِ بالبُطْلَانِ
مَاذَا تَقُولُ أَكَانَ يَعْرِفُ رَبَّهُ ... هَذَا الرَّسُولُ حَقِيقَةَ العُرْفَانِ
أَمْ لَا وَهَلْ كَانَتْ نَصِيحَتُهُ لَنَا ... كُلَّ النَّصِيحَةِ لَيْسَ بالخَوَّانِ
أَمْ لَا وَهَلْ حَازَ البلاغَةَ كلَّهَا ... فَاللَّفْظُ والمَعْنَى لَهُ طَوْعَانِ
فَإِذَا انْتَهَتْ هَذي الثلاثَةُ فِيهِ كَا ... مِلَةً مُبَرَّأَةً مِنَ النُّقْصَانِ
فَلأيِّ شَيءٍ عَاشَ فِينَا كَاتماً ... للنَّفْيِ والتَّعْطِيلِ فِي الأَزْمَانِ
بَلْ مُفْصِحاً بِالضدِّ مِنْهُ حَقِيقَةَ الـ ... إفْصَاحِ مُوَضَّحَةً بِكلِّ بَيَانِ
وَلأيِّ شَيْءٍ لَمْ يُصَرِّحْ بِالَّذِي ... صَرَّحْتُمُ فِي رَبِّنَا الرَّحمَنِ
أَلِعَجْزِهِ عَنْ ذَاكَ أَمْ تَقْصِيرِهِ ... فِي النُّصْحِ أمْ لِخَفَاءِ هَذَا الشَّانِ
حَاشَاهُ بَلْ ذَا وَصْفُكُمْ يَا أُمَّةَ التَّـ ... عْطِيلِ لَا المَبْعُوثِ بالْقُرْآنِ
وَلأيِّ شَيْءٍ كَانَ يَذْكُرُ ضِدَّ ذَا ... فِي كُلِّ مُجْتَمَعٍ وَكُلِّ زَمَانِ
أَتَرَاهُ أَصْبَحَ عَاجِزاً عَنْ قَوْلِه اسْـ ... ـتَوْلَى وَيَنْزِلُ أمرُهُ وَفُلَانِ[1]

ومعنى هذا الكلام: أنَّ الرسولَ ﷺ إذا كانَ أعلمَ الخلقِ بالحقِّ، و«كانتْ نصيحتهُ لأمَّتهِ كاملةً تامَّةً لا يمكنُ أنْ يساويهُ فيهَا أحدٌ، وكانَ فصيحاً بليغاً مقْتدراً على التعبيرِ عَنِ المعاني المقْصودةِ بالألفاظِ الجليةِ الفصيحةِ ـ فمعاني كلامهِ أجلُّ المعاني، وألفاظُه أفْصحُ الألفاظِ ـ كانَ منْ أعْظمِ المحالِ أنْ يكتمَ ما يجبُ لله مِنَ العلوِّ والفوقيَّةِ وصفاتِ الكمالِ ويفْصحُ بضدِّ ذلكَ.

بلْ لمَّا كانَ ﷺ كاملَ العلمِ بربِّهِ وبدينهِ فهوَ أعلمُ الخلقِ

(١) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (ص١٣٧).

سحب رابع

وأخْشاهم لربِّهِ وكانَ بالمؤمنينَ رحيماً أرْحمُ بهمْ منْ آبائهم وأمَّهاتهم وأنفسهم وأبلغُ الخلقِ وأقْدرهم على التعبيرِ عَنِ المعاني النافعةِ، علَّمهم ﷺ ما لمْ يكونوا يعلمونَ، وقدْ بيَّن للنَّاس جميعَ ما يحتاجونَ إليهِ، خصوصاً الأمورَ المهمَّةَ والعقائدَ الدينيَّةَ والأصولَ الإيمانيَّةَ؛ فلو كانَ الحقُّ فيما يقولهُ النُّفاةُ والنَّبيُّ ﷺ لمْ يصرِّحْ بشيءٍ منهُ؛ بلْ صرَّحَ بضدِّهِ وجعلَ الأمْرَ موكولاً لعقولِ النَّاس وآرائهمْ الضعيفةِ لزمَ انْتفاءُ هذهِ الأمورِ الثلاثةِ كلِّهَا، وهذا لا يفوهُ بهِ مسْلمٌ يؤمنُ بالله ورسولهِ ﷺ»[1].

وفي ذلكَ بلاغٌ لمنْ تدبَّر، وكفايةٌ لمنِ استبصرَ إنْ شاءَ الله تعالى.

ومنْ تدبَّرَ ما كتبناهُ، وأعطى منْ قلبهِ النَّصَفَةَ، وأعرضَ عنْ هواه، واستمعَ وأصغى بقلبٍ حاضرٍ، وكانَ مسترشداً مهتدياً، ولمْ يكنْ متعنِّتاً، وأمدَّهُ اللهُ بنورِ اليقينِ، عرفَ صحَّةَ جميعِ ما قلناهُ، ولمْ يخفَ عليهِ شيءٌ منْ ذلكَ، واللهُ الموفِّقُ: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩][2].

❁ ❁ ❁

---

(١) توضيح الكافية الشافية (ص٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

سحب رابع

الرَّدُّ عَلى مَنْ تَأَوَّلَ الاسْتِوَاءَ بالاسْتِيلاءِ

اعلمْ رحمكَ الله تعالى بأنَّهُ يجبُ قبولُ ما دلَّ عليهِ الخبرُ، إذا اجتمعت فيهِ أوصافٌ أربعةٌ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ صادراً عنْ عِلمٍ.

الثاني: الصِّدْقُ.

الثالثُ: البَيَانُ والفَصَاحَةُ.

الرابعُ: سلامَةُ القَصْدِ والإرادَةِ؛ بأنْ يريدَ المخبرُ هدايةَ منْ أخبرهم.

فدليلُ الأوَّلِ ـ وهو العِلْمُ ـ: قولهُ سبحانه وتعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] وقولُهُ سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل: ٧٤]. وقولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ٥٥]؛ فهوَ أعلمُ بنفسهِ وبغيرهِ منْ غيرهِ؛ فهوَ أعلمُ بكَ منْ نفسكَ؛ لأنَّهُ يعلمُ ما سيكونُ لكَ في المستقبلِ، وأنتَ لا تعلمُ ماذا تكسبُ غداً؟

ودَليلُ الوصفِ الثاني ـ الصِّدقُ ـ: قولُهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] وقولُهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]؛ أي: لا أحد أصدقُ منهُ، فأصدقُ الكلام كلامُ الله. والكلامُ الصِّدقُ يتضمَّنُ مطابقةَ الكلامِ للواقعِ أي: الإخبارُ عَنِ الأمورِ

سحب رابع

على ما هي عليهِ، لا على خلافِ ما هيَ عليهِ[1]. ولا شيءَ مِنَ الكلامِ يطابقُ الواقعَ كما يطابقهُ كلامُ الله ﷻ فكلُّ ما أخبرَ الله بهِ؛ فهو صدقٌ، بلْ أصدقُ منْ كلِّ قولٍ.

ودليلُ الوصفِ الثالثِ ـ البيانُ والفصاحةُ ـ: قولهُ تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧] وحسنُ حديثهِ يتضمَّنُ الحسنَ اللَّفظيَّ والمعنويَّ.

ودليلُ الوصفِ الرابعِ ـ سلامةُ القصدِ والإرادةِ ـ: قولُه تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]. وقولُه ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ [التوبة: ١١٥].

فاجتمعَ في كلامِ الله ﷻ الأوصافُ الأربعةُ التي توجبُ قبولَ الخبرِ.

وإذا كانَ كذلكَ؛ فإنَّهُ يجبُ أنْ نقبلَ كلامهُ على ما هو عليهِ، وأنْ لا يلحقنا شكٌّ في مدلولهِ؛ لأنَّ الله ﷻ لم يتكلَّم بهذا الكلامِ لأجلِ إضلالِ الخلقِ، بلْ ليبيِّنَ لهم ويهديهم، وصدرَ كلامُ الله عزَّ وجلَّ عنْ نفسهِ أو عنْ غيرهِ منْ أعلمِ القائلينَ، ولا يمكنُ أنْ يعتريهُ خلافُ الصِّدقِ، ولا يمكنُ أنْ يكونَ كلاماً عيِّاً غيرَ فصيحٍ، وكلامُ الله ﷻ لو اجتمعتِ الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بمثلهِ؛ لَما استطاعوا؛ فإذا اجتمعت هذه الأمورُ الأربعةُ في الكلامِ؛ وجبَ على المخاطبِ القبولُ

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٢٣).

سحب رابع

بما دلَّ عليه[1]. وأنْ لا يترك ذلكَ إلى قولِ مَنْ يفترونَ على الله الكذبَ ويقولونَ عليهِ ما لا يعلمونَ؛ فإنَّ هذا هو **غايةُ الضَّلَالِ، ومُنتهى الخُذْلَانِ**[2].

ومنْ تأوَّلَ الاستواءَ بالاستيلاءِ «فهذا ـ عندَ السَّلفِ والأئمَّةِ ـ باطلٌ لا حقيقةَ لهُ؛ بلْ هوَ منْ بابِ تحريفِ الكلمِ عنْ مواضعهِ، والإلحادِ في أسماءِ الله وآياتهِ»[3]. وهذا يتبيَّنُ منْ وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ الاستواءَ فِي اللُّغةِ يُستعملُ على وجوهٍ:

الأولُ: أنْ يكونَ مطلقاً غيرَ مقيَّدٍ فيكونُ معناهُ الكمالُ كقولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، وهذا معناهُ: كملَ وتمَّ. يقالُ: استوى النباتُ واستوى الطَّعامُ.

الثاني: أنْ يكونَ مقروناً بـ(الواو) فيكونُ بمعنى التساوي كقولهم: استوى الماءُ والخشبةُ. واستوى الليلُ والنَّهارُ.

الثالثُ: أنْ يكونَ مقروناً بـ(إلى) فيكون المعنى قصدَ إليهِ علوّاً وارتفاعاً كقولهِ ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

الرابعُ: أنْ يكونَ مقروناً بـ(على) فيكونُ بمعنى العلوِّ والارتفاع كقولهِ ﷻ: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقولهِ: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤] وقولهِ: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩].

هذه معاني الاستواءِ المعقولةِ فِي كلامهم، ليسَ فيهَا معنى (استولى) البتةَ، وَلَا نقلهُ أحدٌ منْ أئمَّةِ اللُّغةِ الذينَ يُعْتَمَدُ قولهم، وإنَّما

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية (ص١٠٧ ـ ١٠٨)، للعلامة: ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) شرح العقيدة الواسطية (ص٧٥)، للعلامة: محمد خليل هراس رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٨٢).

سحب رابع

قالهُ متأخرو النُّفاةِ ممَّنْ سلكَ طريقَ المعتزلةِ والجهميَّةِ.

الثاني: أنَّ الذينَ قالوا ذلكَ استدلوا بقولِ الشَّاعرِ:

قد استوى بِشْرٌ عَلَى العراقِ   من غير سيْفٍ أو دم مُهْراق

قالَ ابنُ كثيرٍ رحمه الله: وهذاَ البيتُ تستدلُّ بهِ الجهميَّةُ على أنَّ الاستواءَ على العرشِ بمعنى الاستيلاءِ، وهذا منْ تحريفِ الكلمِ عنْ مواضعهِ، وليستْ في بيتِ هذا النصرانيِّ حجةٌ ولا دليلٌ على ذلكَ، ولا أرادَ الله عزَّ وجلَّ باستوائهِ على عرشهِ استيلَاءهُ عليه ـ تعالى الله عنْ قولِ الجهميَّةِ علوّاً كبيراً ـ فإنَّهُ إنَّما يقالُ: استولى على الشيءِ إذا كانَ ذلكَ الشيءُ عاصياً عليهِ قبلَ استيلائهِ عليهِ، كاستيلاءِ بشرٍ على العراقِ، واستيلاءِ عبدِ الملكِ على المدينةِ بعدَ عصيانها عليهِ، وعرشُ الرَّبِّ لمْ يكنْ ممتنعاً عليهِ نفساً واحداً، حتَّى يقالَ استولى عليهِ، أو معنى الاستواءِ الاستيلاءِ، ولا تجدُ أضعفَ منْ حججِ الجهميَّةِ، حتَّى أدَّاهمُ الافلاسُ مِنَ الحججِ إلى بيتِ هذا النَّصرانيِّ المقبوحِ وليسَ فيه حجةٌ والله أعلمُ[1].

وقدْ أنْشَدَ فيهمُ المنْشِدُ:

قبْحاً لمنْ نبَذَ القرآنَ وراءهُ   فإذا استدلَّ يقولُ قال الأخطل[2]

الثالثُ: أنَّ أهلَ اللُّغةَ لمَّا سمعوا ذلكَ، أنكروهُ غايةَ الإنكارِ، ولمْ يجعلوه منْ لغةِ العربِ.

قَالَ ابنُ الأعرابيِّ ـ وقد سئلَ: هل يصحُّ أنْ يكونَ (استوى)

(١) البداية والنهاية (٩/٨ و٢٧٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٢٩٧).

سحب رابع

بمعنى استولى؟ ـ فقالَ: لا تعرفُ العربُ ذلكَ. وهوَ منْ أكابرِ أئمَّةِ اللُّغةِ.

الرابعُ: أنَّ هذا تفسيرٌ لكلامِ الله بالرأيِ المجرَّدِ الَّذي لم يذهبْ إليهِ صاحبٌ وَلَا تابعٌ، وَلَا قالهُ إمامٌ منْ أئمَّةِ المسلمينَ، وَلَا أحدٌ منْ أهلِ التفسيرِ الذينَ يحكونَ أقوالَ السَّلفِ.

الخامسُ: أنَّ إحداثَ القولِ فِي تفسيرِ كتابِ الله الَّذي كانَ السَّلفُ والأئمَّةُ عَلَى خلافهِ يستلزمُ أحدَ أمرينِ: إمَّا أنْ يكونَ خطأً فِي نفسهِ، أو تكونَ أقوالُ السَّلفِ المخالفةِ لهُ خطأً، وَلَا يشكُّ عاقلٌ أنَّهُ أولى بالغلطِ والخطأ منْ قولِ السَّلفِ.

السادسُ: أنَّه أتى بلفظةِ (ثمَّ) التي حقيقتها الترتيبُ والمهلةُ، ولوْ كانَ معناهُ القدرةَ عَلَى العرشِ والاستيلاءَ عَلَيهِ؛ لمْ يتأخَّر ذلكَ إلى مَا بعد خلقِ السَّماواتِ والأرضِ، فإنَّ العرشَ كانَ موجوداً قبلَ خلقِ السَّماواتِ والأرضِ بخمسينَ ألفِ عام كَمَا ثبتَ عنهُ ﷺ أنَّهُ قَالَ: «**إنَّ اللهَ تَعَالَى قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»[1]. وقالَ ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] فكيفَ يجوزُ أنْ يكونَ غيرَ قادرٍ وَلَا مستولٍ عَلَى العرشِ إلى أنْ خلقَ السَّماواتِ والأرضَ؟!.

السابعُ: أنَّ القائلَ بأنَّ معنى (استوى) بمعنى (استولى) شاهدٌ

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣).

سحب رابع

عَلَى الله أنَّه أرادَ بكلامِهِ هذا المعنى، وهذهِ شهادةٌ لا علمَ لقائلِهَا بمضمونها، بلْ هيَ قولٌ عَلَى الله بلا علمٍ، وقدْ حرَّم الله تعالى الكلامَ بلا علم مطلقاً، وخصَّ القولَ عليهِ بلا علم بالنَّهي، وأخبرَ أنَّ الذي يأمرُ بالقولِ بغيرِ علم هو الشيطانُ فقالَ ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] وقالَ ﷻ: ﴿**إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ١٦٩**﴾ [البقرة: ١٦٩] وقال ﷻ: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٣٣**﴾ [الأعراف: ٣٣]. فلوْ كانَ اللَّفظُ محتمِلاً لها فِي اللُّغةِ وهيهات!! لَمْ يجز أَنْ يشهدَ عَلَى الله أنَّهُ أرادَ هذا المعنى، بخلافِ منْ أخبرَ عَنِ الله تعالى أنَّهُ أرادَ الحقيقةَ والظاهرَ، فإنَّهُ شاهدٌ بما أجرى الله سبحانه عادتَهُ مِنَ خطابِ خلقهِ بحقائقِ لغتهم وظواهرها؛ كَمَا قَالَ ﷻ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤].

فإذا كان الاستواءُ فِي لغةِ العرب معلوماً؛ كانَ هو المرادُ؛ لكونِ الخطابِ بلسانهم، وهو المقتضي لقيامِ الحجَّةِ عليهم فإذا خاطبهم بغيرِ مَا يعرفونَهُ كانَ بمنزلةِ خطابِ العربيِّ بالعجمية.

قالَ ابنُ قدامة ﷺ: إنَّ المتأوِّلَ يجمعَ بينَ وصفِ الله تعالى بصفةٍ ما وصفَ بها نفسَهُ ولا أضافها إليهِ، وبين نفيِ صفةٍ أضافها الله تعالى إليهِ.

فإذا قالَ: معنى استوى «استولى» فقدْ وصفَ الله تعالى بالاستيلاءِ واللهُ تعالى لم يصفْ بذلكَ نفسَهُ، ونفى صفةَ الاستواءِ مع ذكرِ الله تبارك وتعالى لهَا في القرآنِ في سبعةِ مواضعَ. أفمَا كانَ اللهُ ﷻ قادراً

سحب رابع

على أنْ يقولَ: «استولى» حتَّى جاءَ المتكلِّفُ المتأوِّلُ فتطرَّف وتحكَّمَ على الله سبحانهُ وعلى رسولِهِ؟ تعالى الله عمَّا يقولُ الظَّالمونَ علوّاً كبيراً![(١)].

الثامنُ: أنَّهُ لا يقالُ لمنِ استولى عَلَى بلدةٍ ولم يدخلْهَا ولمْ يستقرَّ فيها بلْ بينهُ وبينها بعدٌ كثيرٌ: أنَّهُ قَدِ استوى عليها، فلا يقالُ استوى أبو بكرٍ عَلَى الشام، وَلَا استوى عمرُ عَلَى مصرَ والعراقِ، ولا قَالَ أحدٌ قطُّ استوى رسولُ الله ﷺ عَلَى اليمنِ، مع أنَّهُ استولى خلفاؤهُ عَلَى هذهِ البلادِ، ولم يزلْ الشعراءُ يمدحونَ الملوكَ والخلفاءَ بالفتوحاتِ، فلمْ يسمَعْ عنْ قديم منهم جاهليٍّ وَلَا إسلاميٍّ وَلَا محدثٍ أنَّهُ مدحَ أحداً قطُّ أنَّهُ استوى عَلَى البلدِ الفُلانيِّ الّذي فتحهُ واستولى عَلَيهِ، فهذهِ دواوينهم وأشعارهم موجودةٌ.

التاسعُ: أنَّهُ لَوْ كانَ الاستواءُ بمعنى الملكِ والقهرِ؛ لجازَ أنْ يقالَ: استوى عَلَى ابنِ آدمَ وعلى الجبلِ وعلى الشَّمسِ والقمرِ وعلى البحرِ والشجرِ والدَّوابِ، وهذا لا يطلقهُ مسلمٌ. «ولا استعملَ ذلكَ أحدٌ مِنَ المسلِمينَ في كلِّ شيءٍ، ولا يوجدُ في كتابٍ ولا سنةٍ، كما استعملَ لفظُ الربوبيةِ في العرشِ خاصَّةً ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] وفي كلِّ شيءٍ عامَّةً ﴿رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] وكذلكَ لفظُ الخلقِ ونحوه مِنَ الألفاظِ التي تخصُّ، وتعمُّ. كقولهِ ﷻ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق: ١ ـ ٢] فالاستواءُ مِنَ الألفاظِ المختصَّةِ بالعرشِ، لا تضافُ إلى غيرهِ لا خصوصاً ولا عموماً»[(٢)].

---

(١) تحريمُ النظر في كتب الكلام (ص٥٣)، للإمام: موفّق الدين ابن قدامة المقدسي رحمه الله.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٧٦).

سحب رابع

العاشرُ: أَنَّهُ إِذَا فسَّرَ الاسْتِوَاءُ بالغلبةِ والقهرِ؛ عادَ معنى هذه الآياتِ كلِّها إلى أنَّ الله تعالى أعلمَ عبادهُ بأَنَّهُ خلقَ السَّماواتِ والأرضَ ثمَّ غلبَ العرشَ بعدَ ذلكَ وقهرهُ وحكمَ عَلَيهِ، أفلا يستحي مِنَ الله مَنْ فِي قلبهِ أدنى وقارٍ لله ولكلامهِ أنْ ينسبَ ذلكَ إليهِ، وأَنَّهُ أرادهُ بقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]؛ أي: اعلموا يا عبادي أنِّي بعدَ فراغي منْ خلقِ السَّماواتِ والأرضِ غلبتُ عرشي وقهرتهُ واستوليتُ عَلَيهِ؟!.

الحادي عَشَرَ: أنَّ أئمَّةَ السنَّةِ متَّفقونَ عَلَى أنَّ تفسيرَ الاسْتِوَاءِ بالاستيلاءِ إنَّما هو متلقًّى عَنِ الجهميَّةِ والمعتزلةِ والخوارجِ. فلا يجوزُ العدولُ عنْ تفسيرِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ إلى تفسيرهِمْ.

الثاني عَشَرَ: أنَّ الاستيلاءَ يكونُ مَعَ مزايلةِ المستولي للمستولى عَلَيهِ ومفارقتهِ؛ كَمَا يقالُ: استولى عثمانُ بنُ عفَّانَ عَلَى خراسانَ، واستولى عبدُ الملكِ بنُ مروانَ عَلَى بلادِ المغربِ، واستولى الجوادُ عَلَى الأمدِ، قَالَ الشاعرُ:

ألا لمثلكَ أوْ مَنْ أنتَ سابقُهُ ... سَبْقَ الجَوادِ إذا استولى عَلَى الأمَدِ

فجعلهُ مستولياً عَلَيهِ بعدَ مفارقتهِ لهُ وقطعِ مسافتهِ، والاستواءُ لا يكونُ إلَّا مَعَ مجاورةِ الشَّيءِ الَّذي يستوى عَلَيهِ؛ كَمَا في قولهِ تعالى: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ [هود: ٤٤] ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقولهِ: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وهكذا فِي جميعِ مواردهِ فِي اللُّغةِ التي خوطبنا بها، وَلَا يصحُّ أنْ يقالَ: استوى عَلَى الدَّابة والسطحِ إِذَا نزل عنها وفارقها؛ كَمَا يقالُ: استولى عليها،

سحب رابع

هَذَا عكسُ اللُّغةِ وقلبُ الحقائقِ، وهذا قطعيٌّ بحمدِ الله.

الثالثُ عَشَرَ: أنَّ نقلَ معنى الاسْتِوَاءِ وحقيقتهِ كنقلِ لفظهِ، بل أبلغُ فإنَّ الأمَّةَ كلَّها تعلمُ بالضَّرورةِ أنَّ الرسولَ أخبرَ عنْ ربِّهِ بأنَّهُ استوى عَلَى عرشِهِ، منْ يحفظُ القرآنَ منهم ومنْ لا يحفظهُ، وهذا المعنى عندهم كَمَا قَالَ مالكٌ وأئمَّةُ السنَّةِ: الاسْتِوَاءُ غيرُ مجهولٍ، كَمَا أنَّ معنى السَّمعِ والبصرِ والقدرةِ والحياةِ والإرادةِ وسائرِ مَا أخبرَ بهِ عنْ نفسهِ معلومٌ، وإنْ كانتْ كيفيَّتهُ غيرَ معلومةٍ للبشرِ؛ فإنَّهم لم يُخَاطَبُوا بالكيفيَّةِ، ولم يردْ منهم العلمُ بها، فإخراجُ الاسْتِوَاءِ عنْ حقيقتهِ المعلومةِ؛ كإنكارِ ورودِ لفظهِ؛ بل أبلغُ، وهذا ممَّا يعلمُ أنَّهُ مناقضٌ لما أخبرَ الله بهِ ورسولُهُ.

الرابعُ عَشَرَ: أنَّ الله ﷻ وصفَ نفسَهُ بأنَّهُ بيَّنَ لعبادهِ غايةَ البيانِ ـ وبيانُ الرَّبِّ تعالى فوقَ كلِّ بيانٍ ـ، وأمرَ رسولَهُ بالبيانِ، وأخْبرَ أنَّهُ أنْزلَ عليهِ كتابهُ ليبيِّنَ للنَّاسِ، وقدْ فعلَ سبحانهُ مَا عليهِ، وفعلَ رسولُهُ ما عليهِ، فماذا نشأَ بعدَ ذلكَ إلَّا أنْ نأتيَ بمَا علينا، كما قال الزهْريُّ: «**مِنَ الله الرسالة، وعلى رسول الله ﷺ البلاغُ، وعَلَيْنَا التَّسْليمُ**»[1] فهذا البيانُ الذي تَكَفَّلَ بهِ سبحانهُ، وأمرَ بهِ رسولهُ، إمَّا أنْ يكونَ المرادُ بهِ بيانَ اللَّفظِ وحدهُ، أو المعْنى وحدهُ، أو اللَّفظِ والمعْنى جميعاً، ولا يجوزُ أنْ يكونَ المرادُ بهِ بيانَ اللَّفظِ دونَ المعْنى، فإنَّ هذا لا فائدةَ فيهِ، ولا يحْصلُ به مقْصودُ الرسالةِ[2]، بل كانَ ترْكهُ أنْفعَ مِنَ الاتيانِ بهِ؛ فإنَّ

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٧٣٨) تعليقاً [طبعة دار ابن كثير، الطبعة الثالثة].
(٢) الصواعق (ص٧٣٧).

الاتيانَ بهِ إنَّما حصلَ منهُ إيهامُ المحالِ والتَّشبيهِ، وأوْقعَ الأمَّةَ في اعْتقادِ الباطلِ. ولا ريبَ أنَّ هذا إذا نسبَ إلى آحادِ النَّاسِ كانَ ذمُّهُ أقْربَ مِنْ مدْحهِ؛ فكيفَ يليقُ نسبتهُ إلى مَنْ كلامهُ هدًى وشفاءٌ، وبيانٌ ورحمةٌ؟ هذا منْ أمْحلِ المحالِ[1]؛ بلْ كانتْ عنايتهُ ببيانِ المعْنى أشدَّ منْ عنايتهِ ببيانِ اللَّفظِ، وهذا هوَ الذي ينْبغي، فإنَّ المعْنى هو المقْصودُ، وأمَّا اللَّفظُ فوسيلةٌ إليهِ ودليلٌ عليهِ، فكيفَ تكونُ عنايتهُ بالوسيلةِ أهمَّ منْ عنايتهِ بالمقْصودِ؟ وكيفَ نتيقنُ بيانَهُ للوسيلةِ، ولا نتيقنُ بيانهُ للمقْصودِ؟ وهلْ هذا إلَّا منْ أبينِ المحالِ؟!

الخامسُ عشَرَ: أنَّ الله ﷻ ذمَّ المحرِّفينَ للكلمِ، والتَّحريفُ نوعان: تحريفُ اللَّفظِ، وتحريفُ المعنى.

أمَّا في اللَّفظِ، فمثالهُ نصبُ اسمِ الجلالةِ بدلَ رفعهِ في قولهِ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] ليكونَ التكليمُ منْ موسى عليه السلام.

وأمَّا في المعنى؛ كتحريفِ معنى الاستواءِ إلى الاستيلاءِ.

ولو تدبَّرَ المشتغلونَ بعلم الكلام كتابَ الله، لمنعهم ذلكَ منْ تبديلِ الاستواءِ بالاستيلاءِ، لأنَّ الله جلَّ وعلا يقولُ في محكم كتابهِ: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ۝٥٩﴾ [البقرة: ٥٩]. ويقولُ: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ۝١٦٢﴾ [الأعراف: ١٦٢]، فالقولُ الذي

(١) مختصر الصواعق (٢/ ١٤٥).

سحب رابع

قالهُ الله لهم، هوَ قولهُ حطةٌ، فقالوا حنطةٌ وهي القمحُ. «فَلَقُوا من البلاء ما لَقُوا ـ وإنَّما زادوا حَرْفًا في الكلمة ـ؛ **يُعَرِّفُهُمْ أنَّ الزيادةَ في الدِّين والابتداعَ في الشَّرعِ عظيمُ الخَطَرِ**.

وإذا كانَ تغييرُ كلمةٍ في بابِ التوبةِ ـ وذلكَ أمرٌ يرجعُ إلى المخلوقِ ـ يوجبُ كلَّ ذلكَ العذابِ؛ **فما ظَنُّكَ بتغييرِ ما هوُ خبرٌ عنْ صفاتِ المعبودِ؟!**»[1].

وأهلُ التَّأويلِ قيلَ لهم: على العرشِ استوى. فزادوا لاماً فقالوا: استولى. وهذهِ اللامُ التي زادوها أشبهُ شيءٍ بالنُّونِ التي زادهَا اليهودُ في قولهِ تعالى: ﴿**وَقُولُواْ حِطَّةٌ**﴾ [البقرة: ٥٨].

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللهُ:

أُمِرَ اليهودُ أن يقولوا حِطَّةٌ ... فَأَبَوْا وقالوا حِنْطَةٌ لِهَوَانِ
وكذلكَ الجهميُّ قيل له استوى ... فأَبى وزادَ الحَرْفَ للنُّقْصَانِ
قَالَ اسْتَوَى اسْتَوْلَى وذَا مِنْ جَهْلِهِ ... لغةً وعقلاً مَا هما سيَّانِ
نُون اليهودِ ولامُ جَهْمِيٍّ هما ... فِي وَحْيِ رَبِّ العرشِ زَائِدَتَانِ
وكذلكَ الجَهْميُّ عَطَّلَ وَصْفَهُ ... وَيَهُودُ قَدْ وَصَفُوهُ بالنُّقْصَانِ
فَهُمَا إذاً فِي نَفْيِهِمْ لِصفَاتِهِ الـ ... ـعُلْيَا كَمَا بَيَّنْتُهُ أَخَوَانِ[2].

ولا شكَّ أنَّ منْ بدَّل استوى بـ(استولى) لم يتَّبعْ ما أوحيَ إلى النَّبيِّ ﷺ. فعليهِ أنْ يجتنبَ التبديلَ ويخافَ العذابَ العظيمَ، الذي خافهُ رسولُ الله ﷺ لو عصا الله فبدَّلَ قرآناً بغيرهِ المذكورُ في قولهِ تبارك

---

(١) الحوادث والبدع (ص٢٧ ـ ٢٨).

(٢) الكافية الشافية (ص١٥٧).

سحب رابع

وتعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥].

وأهلُ [التَّحريفِ] لم ينكروا أنَّ كلمةَ القرآنِ هي استوى، ولكنْ حرَّفوها وقالوا في معناها استولى وإنَّما أبدلوها بها، لأنَّها أصلحُ في زعمهمْ منْ لفظِ كلمةِ القرآنِ، لأنَّ كلمةَ القرآنِ توهمُ غيرَ اللائقِ، وكلمَةُ استولى في زعمهم هي المنزَّهةُ اللائقةُ بالله مَعَ أنَّهُ لا يعقلُ تشبيهٌ أشنعُ منْ تشبيهِ استيلاءِ اللهِ على عرشهِ المزعومِ، باستيلاءِ بشرٍ على العراقِ.

وليسَ بلائقٍ قطعاً، إلَّا أنَّهُ يقولُ: إنَّ الاستيلاءَ المزعومَ منزَّهٌ، عنْ مشابهةِ استيلاءِ الخلقِ، معْ أنَّهُ ضربَ لهُ المثلَ باستيلاءِ بشرٍ على العراقِ واللهُ يقولُ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧٤﴾ [النحل: ٧٤][(١)].

ونحنُ نقولُ: أيُّها المؤوِّلُ هذا التَّأويل، نحنُ نسألكَ إذا علمتَ أنَّهُ لا بدَّ منْ تنزيهِ أحدِ اللَّفظينِ أعنىَ لفظَ (استوى) الذي أنزلَ الله بهِ الملَكَ على النبيِّ ﷺ قرآناً يتلى، كلُّ حرفٍ منهُ عشرُ حسناتٍ ومنْ أنكرَ أنَّهُ منْ كتابِ الله كفرَ. ولفظة استولى التي جاءَ بها قومٌ منْ تلقاءِ أنفسهم منْ غيرِ استنادٍ إلى نصٍّ منْ كتابِ الله ولا سنَّةِ رسولهِ ولا قولِ أحدٍ مِنَ السَّلفِ. فأيُّ الكلمتينِ أحقُّ بالتنزيهِ في رأيكَ؟![(٢)].

---

(١) قال أبو هريرة ﷺ لرجل: «يا ابنَ أخي! إذا حدَّثْتُكَ عنْ رسولِ الله ﷺ حديثاً فلا تَضْرِبْ له الأمثالَ» أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على منْ عارضه (٢٢)، وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» (٢٠).

(٢) أضواء البيان (٧/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣)

سحب رابع

والظَّاهر أنَّك ستضطرُ إلى أنْ تقولَ: إنَّ كلامَ ربِّ العالمينَ أحقُّ بالتنزيهِ منْ كلامٍ جاءَ بهِ ناسٌ منْ تلقاءِ أنفسهم منْ غيرِ استنادٍ إلى دليلٍ منْ نقلٍ ولا عقلٍ إلَّا إذا كنت مُكَابِراً، والمُكَابِرُ لا داعي للكلام معهُ ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأنعام: ١٠٤](١).

وهذه الوجوهُ كافيةٌ شافيةٌ نافعةٌ لمنْ أرادَ الهدايةَ.

ونختمُ هذا الفصلَ بنقطتينِ:

إحداهُما: أنَّهُ ينبغي للمُؤَوِّلِينَ أنْ يتأمَّلُوا آيةً منْ «سورةِ الفرقان» وهيَ قولهُ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَـٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] ويتأمَّلوا معها قولَهُ تعالى في سورةِ فاطر: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

فإنَّ قولَهُ في الفرقانِ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بعدَ قولهِ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩] يدلُّ دلالةً واضحةً: **أنَّ الله الذي وصفَ نفسهُ بـ «الاستواءِ» خبيرٌ بما يصفُ بهِ نفسهُ لا تخفى عليهِ الصِّفةَ اللائقةَ منْ غيرِهَا**.

ويفهمُ منهُ: **أنَّ الذي ينفي عنهُ «صِفَةَ الاسْتِوَاءِ» ليسَ بخبيرٍ، نعمْ هُو واللهِ ليسَ بخبيرٍ**(٢).

الثانيةُ: إنَّ السَّلَفِيِّينَ إذا قيلَ لهم: ما الدليلُ على أنَّ اللهَ تعالى فَوْقَ العَرْشِ؟ قالوا: قالَ اللهُ ﷻ كذا، وقالَ رسولُهُ ﷺ كذا. وأنتم إذا قيلَ لكم: ما الدليلُ على تفسيرِ الاستواءِ بالاستيلاءِ؟ قلتم: قالَ الأخْطلُ:

---

(١) آداب البحث والمناظرة (٢/ ١٦١).

(٢) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ص٨٨)، للعلامة الشنقيطي رحمه الله.

سحب رابع

استوى بشرٌ على العراقِ. . .

بَنَيْتُمْ مذْهبَكُم على بيتِ شعرٍ منْ قولهِ، وتركْتُمْ الكتابَ والسُّنَّةَ؟!

وهذا قطرةٌ منْ بحرٍ نبَّهنا بهِ تنْبيهاً يعلمُ بهِ اللَّبيبُ ما وراءهُ. وإلَّا لو أعْطينا هذا الموضعَ حقَّهُ ـ وهيهاتَ أنْ يصلَ إلى ذلكَ علْمنا، أوْ قدرتنا ـ لكتبنا فيهِ عدَّةَ أسْفارٍ، وكذا كلُّ وجهٍ منْ هذهِ الوجوهِ، فإنَّهُ لو بسطَ، وفصِّلَ لاحْتملَ سفراً أو أكْثرَ[1].

فعلى المتأوِّل أنْ يجيبَ عنْ ذلكَ كلِّه! وهيهاتَ لهُ بجوابٍ صحيحٍ عنْ بعضِ ذلكَ!

❁ ❁ ❁

---

(١) الصواعق (ص٩١٧).

سحب رابع

الردُّ عَلَى مَنْ تَأَوَّلَ نُزُولَ الله عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهُ الحَقِّ

اعلمْ رحمكَ الله بأنَّ أصحابَ الحديثِ المتمسِّكينَ بالكتابِ والسنَّةِ ـ حفظَ الله أحياءهم ورحمَ أمواتهم ـ يؤمنونَ بنزولِ الله ﷻ إلى السَّماءِ الدنيا، ولا يعتقدونَ تشبيهاً لنزولهِ بنزولِ خلقهِ، ولا يحرِّفونَ الكلامَ عنْ مواضعهِ تحريفَ المعتزلةِ والجهميَّةِ أهلكهمُ الله، ولا يكيِّفونهُ بكيفٍ أو يشبِّهونهُ بنزولِ المخلوقينَ تشبيهَ المشبِّهَةِ خذلهمُ الله، وقدْ أعاذَ اللهُ ﷻ أهلَ السُّنةِ مِنَ التحريفِ والتكييفِ والتَّشبيهِ، ومنَّ عليهم بالتَّعريفِ والتَّفهيمِ حتَّى سلكوا سبلَ التَّوحيدِ والتَّنزيهِ، وتركوا القولَ بالتَّعطيلِ والتَّشبيهِ، واتَّبعوا قولَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][١].

وكذلكَ يقولونَ في جميعِ الصِّفاتِ التي نزلَ بذكرهَا القرآنُ ووردتْ بها الأخبارُ الصِّحاحُ... منْ غيرِ تشبيهٍ لشيءٍ منْ ذلكَ بصفاتِ المربوبينَ المخلوقينَ، بلْ ينتهونَ فيهَا إلى ما قالهُ الله تعالى وقالهُ رسوله ﷺ منْ غيرِ زيادةٍ عليهِ، ولا إضافةٍ إليه، ولا تكييفٍ لهُ، ولا تشبيهٍ، ولا تحريفٍ، ولا تبديلٍ، ولا تغييرٍ، ولا إزالةٍ للفظِ الخبرِ عمَّا تعرفهُ العربُ وتضعهُ عليهِ بتأويلٍ مُنْكَرٍ، ويُجْرُونَهُ على الظَّاهرِ[٢].

---

(١) راجع: عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٦ ـ ٢٧).

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٨).

سحب رابع

ومنْ تأوَّلَ النزولَ عَلى غيرِ حقيقتهِ فجعلهُ مجازاً، أو تأوَّلهُ بنزولِ مَلَكٍ مِنَ الملائكةِ، أو نزولِ أمرِ الله ورحمتِهِ. فإنْ أرادَ أنَّهُ سبحانهُ إذَا نزلَ وأتى حلَّتْ رحمتهُ وأمرهُ فهذا حقٌّ، وإنْ أرادَ أنَّ النُّزولَ للرَّحمة والأمرِ ليسَ إلَّا فهوَ باطلٌ منْ وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ أمْرهُ ورحمتَهُ وملائكتهُ دائباً تنزلُ آناءَ الليلِ وآناءَ النَّهارِ وفي كلِّ ساعةٍ، فما بالُ ثلثِ الليلِ خُصَّ بنزولِ رحمتهِ وأمْرهِ منْ بينِ أوقاتِ الليلِ والنَّهار؟![1].

قالَ الطبريُّ رَحِمَهُ اللهُ: يجيءُ ربُّنا جَلَّ جَلَالُهُ يومَ القيامةِ والملكُ صفّاً صفّاً، ويهبطُ إلى السَّماء الدنيا وينزلُ إليها في كلِّ ليلةٍ، ولا نقولُ: معنى ذلكَ ينزلُ أمرهُ؛ بلْ نقولُ: أمرهُ نازلٌ إليها كلَّ لحظةٍ وساعةٍ وإلى غيرهَا منْ جميعِ خلقهِ الموجودينَ ما دامت موجودةً. ولا تخلو ساعةٌ منْ أمرهِ؛ فلا وجهَ لخصوصِ نزولِ أمرهِ إليها وقتاً دونَ وقتٍ، ما دامتْ موجودةً باقيةً[2].

قال ابنُ عبد البرِّ رَحِمَهُ اللهُ: «وقدْ قالَ قومٌ: إنَّهُ ينزلُ أمرهُ وتنزلُ رحمتهُ ونعمتهُ. وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ أمرهُ بما شاءَ منْ رحمتهِ ونِقمتهِ ينزلُ بالليلِ والنَّهارِ بلا توقيتِ ثلثِ الليلِ ولا غيرهِ»[3].

وقالَ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: **وأنَّهُ تعالى ينزلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، ومنْ زعمَ أنَّ علمهُ ينزلُ أو أمرَهُ ضلَّ**[4].

وقالَ الإمامُ عبدُ القادر الجيلاني رَحِمَهُ اللهُ: «وأنَّهُ تعالى ينزلُ في كلِّ

---

(١) نقض عثمان بن سعيد (ص٢٨٢).

(٢) التبصير في معالم الدين (ص١٤٢ ـ ١٤٧)، طبعة دار العاصمة ١٤١٦.

(٣) الاستذكار (٨/ ١٤٨).

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٨).

سحب رابع

ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا كيفَ شَاءَ وكما شَاءَ، فيغفرُ لمن أذنبَ وأخطأ وأجرمَ وعصى لمنْ يختارُ من عبادهِ ويشاءُ، تباركَ وتعالى العليُّ الأعلى، لا إله إلَّا هو لهُ الأسماءُ الحسنى، لا بمعنى نزولِ الرَّحمةِ وثوابهِ على ما ادَّعتهُ المعتزلةُ والأشعريةُ»[1].

الثاني: الرَّحمةُ التي تثبتهَا إنْ نزلتْ إلى السَّمَاء الدُّنيا، لم يمكنْ أنْ تقولَ: «منْ يدعوني فأستجيبَ لهُ» كَمَا لا يمكنُ الملَكُ أنْ يقولَ ذلكَ... **ثمَّ إِذَا نزلتِ الرَّحمةُ إلى السَّمَاء الدُّنْيَا ولم تنزلْ إلينا، فأيُّ منفعةٍ لنَا فِي ذلكَ؟!**[2].

الثالثُ: أنَّ ألفاظَ الحديثِ تبطلُ التأويلَ بنزولِ الملَكِ، ففي بعضِ الرِّواياتِ أنَّ الرَّبَّ تعالى يقولُ إذا نزلَ: «**أنا الملكُ، أنا الملكُ، منْ ذا الذي يدعُوني فأستجيبَ له**»[3]، وفي بعضها أنَّهُ تعالى يقولُ: «**لا أسألُ عنْ عبادي أحداً غيري**»[4]، وكلاهما صحيحٌ.

قالَ الحافظُ عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ: «وهذانِ الحديثانِ يقطعانِ تأويلَ كلِّ متأوِّلٍ ويدحضانِ حجةَ كلِّ مبطلٍ»[5].

ومعلومٌ أنَّ الكلامَ المذكورَ في الحديثِ كلامُ الله الَّذي لا يقولهُ

---

(١) الغنية (١/ ٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٣) أخرجه مسلم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (٤٧٥)، والدارمي (١٤٨١ و١٤٨٢)، وأحمد (٤/ ١٦ ـ ١٧) (١٦٢٦٥ و١٦٢٦٨)، وابن حبان «الإحسان» (٢١٢) عن رِفاعةَ بن عَرابةَ الجُهَنيِّ رضي الله عنه، وقال الألباني رحمه الله في «إرواء الغليل» (٢/ ١٩٨): وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين»، ورواه ابن ماجه (١٣٦٧) بلفظ: «**لا يَسْأَلَنّ عبادي غيري**»، وصححه الألباني رحمه الله في «صحيح سنن ابن ماجه» (١١٢٥).

(٥) الاقتصاد في الاعتقاد (ص١٠٦).

سحب رابع

غيرهُ، فإنَّ الملكَ لا يقولُ: «**لا أسألُ عنْ عبادي غيري**»، وَلَا يقولُ: «**مَنْ يسألني أعطيهُ**». بل الذي يقولُ الملَكُ: ما ثبتَ فِي الصَّحيح عن النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قَالَ: «**إِذَا أحبَّ اللهُ العبدَ نادى جبريلَ إنِّي أُحِبُّ فلاناً فأحبَّه، فيحبُّهُ جبريلُ، ثمَّ ينادي فِي السَّمَاء إنَّ اللهَ يحبُّ فلاناً فأحبُّوه، فيحبُّهُ أهلُ السَّمَاءِ، ثمَّ يوضعُ لهُ القبولُ فِي الأرضِ**»(١)، وذكرَ فِي البغضِ مثلَ ذلكَ.

فالملكُ إِذَا نادى عَنِ الله لا يتكلَّمُ بصيغةِ المخاطبِ، بلْ يقولُ: إنَّ الله أمرَ بكذا وقالَ بكذا. وإِذَا أمرَ السُّلطانُ منادياً ينادي فإِنَّهُ يقولُ: يا معشرَ النَّاسِ! أمرَ السُّلطانُ بكذا، ونهى عنْ كذا، ورسمَ بكذا، لا يقولُ أمرتُ بكذا، ونهيتُ عنْ كذا، بلْ لوْ قَالَ ذلكَ بودرَ إلى عقوبتهِ.

الرابعُ: أنَّهُ قالَ: «**ينزلُ إلى السَّمَاء الدنيا، فيقولُ: منْ ذا الذي يدعوني فأستجيبَ له؟ منْ ذا الذي يسألُني فأعطيَهُ؟ منْ ذا الذي يستغفرُني فأغفرَ له؟ حتَّى يطلعَ الفجرُ**»، ومعلومٌ أنَّهُ لا يجيبُ الدعاءَ ويغفرُ الذنوبَ ويعطي كلَّ سائلٍ إلَّا الله، وأمرهُ ورحمتهُ لا تفعلُ شيئاً منْ ذلكَ.

الخامسُ: نزولُ أمرهِ ورحمتهِ لا تكونُ إلَّا منهُ، وحينئذٍ فهذا يقتضي أنْ يكونَ هو فوقَ العالمِ، فنفسُ تأويلهِ يبطلُ مذهبهُ، ولهذا قال بعضُ النُّفاةِ لبعضِ المثبتينَ: ينزلُ أمرهُ ورحمتهُ، فقالَ لهُ المثبتُ: فممَّنْ ينزلُ؟! مَا عندكَ فوقَ العالمِ شيءٌ، فممَّنْ ينزلُ الأمرُ؟ مِنَ العدمِ المحضِ!! فبهتَ النَّافي وكانَ كبيراً فيهم(٢).

---

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البخاري (٣٢٠٩ و٦٠٤٠ و٧٤٨٥)، ومسلم (٢٦٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٦).

قالَ الإمامُ الدَّارميُّ: «والحديثُ نفسهُ يُبطلُ هذَا التفسير ويكذِّبهُ، غيرَ أنَّهُ أغيظُ حديثٍ للجهميَّةِ، وأنقضُ شيءٍ لدعواهم، لأنَّهم لا يقرُّون أنَّ الله فوقَ عرشهِ فوقَ سمواتهِ، ونفسُ الحديثِ ناقضٌ لدعواهم وقاطعٌ لحججهم»[1].

السادسُ: لو أرادَ رسولُ الله ﷺ بأحاديثِ النزولِ نزولَ ملَكٍ مِنَ الملائكةِ لصرَّحَ بذلكَ. فهوَ أغيرُ على ربِّهِ عزَّ وجلَّ مِنَ المشتغلينَ بعلمِ الكلامِ. **ولا شكَّ أنَّ صرف النُّصوصِ الصَّريحةِ الصَّحِيحةِ المحكمةِ عنْ ظاهرِهَا، وتوجيهِهَا على المحاملِ البعيدةِ، والمنازلِ الشاسعةِ، : تحريفٌ للشَّرعِ، وتكذيبٌ لدينِ الاسلامِ منْ حيثُ لا يشعرونَ أو يشعرونَ، ولكنْ لا يهتدونَ.**

السابعُ: إنَّ سلفَ الأمَّةِ والأئمَّةِ مجمعونَ على إثباتِ نزولِ الله تعالى كلَّ ليلةٍ إلى سماء الدنيا منْ غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ. ولم يثبتْ عنْ أحدٍ منهم أنَّهُ تأوَّلَ نزولَ الله تعالى بنزولِ أمرهِ أو رحمتهِ أو غيرِ ذلكَ. فمنْ زعمَ أنَّ أحداً مِنَ السَّلفِ نفى نزولَ الله تعالى حقيقةً فقدْ أعظمَ عليهم الفريةَ، ونسبَ إليهم ما لم يقولوه.

بلْ إنَّ الثابتَ عَنِ السَّلفِ والأئمَّةِ أنَّه لمَّا أظهرت الجهميَّةُ والمعتزلةُ القولَ بنفي نزولِ الله تعالى، ردُّوا عليهم، وبيَّنوا أنَّ الله عزَّ وجلَّ ينزلُ كلَّ ليلةٍ إلى السَّماء الدنيا نزولاً حقيقيّاً كما يليقُ بجلالهِ وعظمته.

حدَّث الإمامُ حمَّادُ بنُ سلمة رَحِمَهُ اللهُ (١٦٧هـ) بحديثِ نزولِ الرَّبِّ عزَّ وجلَّ فقالَ: «**مَنْ رَأَيْتُمُوهُ يُنْكِرُ هذا فاتَّهِمُوهُ**»[2].

وقالَ الإمامُ نُعيمُ بنُ حمَّادٍ (٢٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ: «حديثُ النزولِ يردُّ

---

(١) نقضه على المريسي (١/ ٥٠٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٥١)، ومختصر العلو (ص١٤٤).

سحب رابع

على الجهميَّةِ قولَهم»[1].

وأفردَ الإمامُ أبو داود في «كتابِ السنَّةِ» باباً في الردِّ على الجهميَّةِ، ثمَّ أوردَ فيهِ حديثَ النُّزولِ[2].

وقالَ عبادُ بنُ العوام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قدمَ علينا شريكُ بنُ عبد الله منذ نحو منْ خمسينَ سنةٍ، فقلتُ لهُ: يا أبا عبد الله إنَّ عندنا قوماً مِنَ المعتزلة ينكرونَ هذهِ الأحاديثَ [أي أحاديثَ النزولِ] قال: فحدَّثني بنحو منْ عشرةِ أحاديث في هذا، وقال: **أمَّا نحنُ فقد أَخَذْنَا دِيْنَنَا هذا عَنِ التَّابعينَ عَنْ أصحابِ رسولِ** ﷺ، **فهُمْ عَمَّنْ أَخَذُوا**»[3].

وقال الفضيلُ بنُ عياضٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٨٧هـ): إذا قالَ الجهميُّ: أنا أكفرُ بربٍّ يزولُ عنْ مكانهِ، فقلْ: أنا أؤمنُ بربٍّ يفعلُ ما يشاءُ[4].

قالَ شيخُ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أرادَ الفضيلُ بنُ عياضٍ مخالفةَ الجهميِّ الذي يقولُ أنَّهُ لا تقومُ بهِ الأفعالُ الاختياريةُ، فلا يُتَصوَّرُ منهُ إتيانٌ ولا مجيءٌ ولا نزولٌ ولا استواءٌ، ولا غيرِ ذلكَ مِنَ الأفعالِ الاختياريةِ القائمةِ بهِ. فقالَ الفضيلُ: إذا قالَ لكَ الجهميُّ: أنا أكفرُ بربٍّ يزولُ عنْ مكانهِ، فقل: أنا أؤمنُ بربٍّ يفعلُ ما يشاءُ. فأمرهُ أنْ يؤمنَ بالرَّبِّ الذي يفعلُ ما يشاءُ مِنَ الأفعالِ القائمةِ بذاتهِ التي يشاؤها»[5].

---

(١) التمهيد (٧/ ٤٤).

(٢) سنن أبي داود (٤/ ٢٣٤) (٤٧٣٣).

(٣) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٤٩) بسندٍ صحيح.

(٤) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥) (١٥٩) [طبعة دار الراية ـ الرياض، الطبعة الثانية].

(٥) شرح حديث النزول (ص١٥٤).

وسأل بشرُ بنُ السَّري حمادَ بنَ زيدٍ رحمه الله (١٧٩هـ) فقالَ: يا أبا إسماعيل، الحديثُ الذي جاء: «ينزل اللهُ إلى سماء الدنيا» أيتحوَّلُ منْ مكانٍ إلى مكانٍ؟ فسكت حمَّاد ثمَّ قال: «**هُوَ في مَكَانِهِ يَقْرُبُ من خَلْقِهِ كيفَ شَاءَ**»(١).

وقالَ البربهاريُّ شيخُ الحنابلةِ ببغدادَ (٣٢٩هـ): «وإذا سمعتَ الرَّجلَ يقولُ: إنَّا نحنُ نعظِّمُ الله ـ إذا سمعَ آثارَ رسولِ الله ﷺ ـ فاعلمْ أنَّهُ جهميٌّ، يريدُ أنْ يردَّ أثرَ رسولِ الله ﷺ ويدفعهُ بهذهِ الكلمةِ، وهو يزعمُ أنَّه يعظِّمُ الله وينزِّههُ إذا سمعَ حديثَ الرؤيةِ وحديثَ النزولِ وغيرَهُ، أفليسَ قدْ ردَّ أثرَ رسولِ الله ﷺ إذْ قالَ: **إنَّا نحنُ نعظِّمُ الله أنْ ينزلَ منْ موضعٍ إلى موضعٍ!! فقدْ زعمَ أنَّه أعلمُ باللهِ منْ غيرِهِ**»(٢).

وقالَ الإمامُ الآجريُّ رحمه الله (٣٦٠هـ) في كتابهِ «الشَّريعة»: «بابُ الإيمانِ والتَّصديقِ بأنَّ الله عزَّ وجلَّ ينزلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كلَّ ليلةٍ.

الإيمانُ بهذا واجبٌ، ولا يسعُ المسلمَ العاقلَ أنْ يقولَ: كيفَ ينزلُ؟ ولا يردُّ هذا إلَّا المعتزلةُ؛ وأمَّا أهلُ الحقِّ فيقولونَ: الإيمانُ بهِ واجبٌ بلا كيفٍ، لأنَّ الأخبارَ قدْ صحَّتْ عنْ رسولِ الله ﷺ: أنَّ الله عزَّ وجلَّ ينزلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا كلَّ ليلةٍ، والذينَ نقلوا إلينا هذهِ الأخبارَ هم الذينَ نقلوا إلينا الأحكامَ مِنَ الحلالِ والحرامِ، وعلمِ الصَّلاةِ والزَّكاةِ والصِّيامِ والحجِّ والجهادِ، فكمَا قبلَ العلماءُ عنهم ذلكَ، كذلكَ قبلوا منهم هذهِ السُّننَ، وقالوا: **مَنْ رَدَّها فهو ضَالٌّ خَبِيثٌ، يَحْذَرُونَهُ ويُحَذِّرُونَ منهُ**»(٣).

---

(١) رواه ابن منده في «التوحيد» ح(٨٩١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٣/ ٣/ ٢٠٢)، وقال الألباني: إسناده صحيح.

(٢) شرح السنّة (ص٥٦).

(٣) الشريعة (ص١١٢٤ ـ ١١٢٦).

سحب رابع

وقالَ الإمامُ الدارميُّ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعدَ أنْ ذكرَ جملةً منْ أحاديثِ النزولِ ـ: فهذهِ الأحاديثُ قدْ جاءتْ كلُّها وأكثرُ منها في نزولِ الرَّبِّ تبارك وتعالى في هذهِ المواطنِ، وعلى تصديقها والإيمانِ بها أدركنا أهلَ الفقهِ والبصرِ منْ مشايخنا، لا ينكرُهَا منهم أحدٌ، ولا يمتنعُ منْ روايتها، حتَّى ظهرت هذه العصابةُ، فعارضتْ آثارَ رسولِ الله ﷺ بردٍّ، وتشمَّروا لدفعها بجدٍّ، فقالوا: كيفَ نزولهُ هذا؟ قلنا: لم نُكَلَّف [معرفةَ] كيفيةِ نزولهِ في ديننا، ولا تعقلهُ قلوبنا، وليسَ كمثلهِ شيءٌ منْ خلقهِ فنشَبِّهُ منهُ فعلاً أو صفةً بفعالهم وصفتهم، ولكنْ ينزلُ بقدرتهِ ولطفِ ربوبيتهِ كيفَ يشاءُ، فالكيفُ منهُ غيرُ معقولٍ، والإيمانُ بقولِ رسولِ الله ﷺ في نزولهِ واجبٌ، ولا يُسألُ الرَّبُّ عمَّا يفعلُ كيفَ يفعلُ، وهم يسألونَ، لأنَّهُ القادرُ على ما يشاءُ أنْ يفعلَهُ كيفَ يشاءُ، وإنَّما يقالُ لفعلِ المخلوقِ الضعيفِ الذي لا قدرةَ لهُ إلَّا ما أقدرهُ الله تعالى عليهِ: كيف يصنعُ؟! وكيف قدرَ؟!.

ولو قدْ آمنتم باستواءِ الرَّبِّ على عرشهِ وارتفاعهِ فوقَ السَّماءِ السَّابعةِ بدءاً إذْ خلقها، كإيمانِ المصلِّينَ بهِ، لقلنا لكم: ليسَ نزولهُ منْ سماءٍ إلى سماءٍ بأشدَّ عليهِ ولا بأعجبَ مِنِ استوائهِ عليها إذْ خلقها بدءاً، فكمَا قدرَ على الأولى منهما كيفَ يشاءُ، فكذلكَ يقدرُ على الأخرى كيفَ يشاء[1].

وقالَ الإمامُ ابنُ بطة العكبريُّ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعدَ أنْ ذكرَ جملةً مِنْ أحاديثِ النزولِ ـ: «وقد اختصرتُ مِنَ الأحاديثِ المرويةِ في هذا البابِ ما فيهِ كفايةٌ وهدايةٌ للمؤمنِ الموفَّقِ الذي شرحَ الله صدرَهُ للإسلامِ،

---

(١) الرد على الجهمية (ص٧٩).

سحب رابع

وأمدَّهُ ببصائرِ الإيمانِ، وأعاذهُ منْ عنادِ الجهميَّةِ، وجحودِ المعتزلةِ؛ فإنَّ الجهميَّةَ تردُّ هذهِ الأحاديثَ وتجحدها، وتكذِّبُ الرواة، وفي تكذيبها لهذه الأحاديثِ ردٌّ على رسولِ الله ﷺ ومعاندةٌ لهُ؛ ومنْ ردَّ على رسولِ الله ﷺ فقد ردَّ على الله. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر: ٧]»(١).

الثامنُ: إنَّ القرآنَ يصدِّقُ معنى الحديثِ كما احتجَّ بهِ أئمَّةُ السَّلفِ.

قال الإمامُ الدارميُّ: «فممَّا يعتبرُ بهِ منْ كتابِ الله عزَّ وجلَّ في النُّزولِ ويحتجُّ بهِ على منْ أنكرهُ، قولُهُ تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقولهُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢](٢). وهذا يومَ القيامة إذا نزلَ الله ليحكمَ بينَ العبادِ..، فالذي يقدرُ على النزولِ يومَ القيامةِ مِنَ السَّموات كلِّها ليفصلَ بينَ عبادهِ، قادرٌ أنْ ينزلَ كلَّ ليلةٍ منْ سماءٍ إلى سماءٍ، فإنْ ردُّوا قولَ رسولِ الله ﷺ في النُّزولِ، فماذا يصنعونَ بقولِ الله عزَّ وجلَّ، تبارك وتعالى»(٣).

---

(١) الإبانة (٣/ ٢٣٩).

(٢) قال الرازي في «أساس التقديس» (ص١٤٣): «إنَّ الربَّ هو المربي، فلعلَّ ملكاً عظيماً هو أعظمُ الملائكةِ كان مربياً للنبيِّ ﷺ، وكانَ هو المراد من قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]».
وقد علق شيخ الاسلام على تأويل الرازي هذا بقوله: «فهل يشك من له أدنى مسكة من عقل وإيمان أنه من المعلوم بالاضطرار في دين الاسلام أنَّ هذا من أعظم الافتراء على الله ورسوله وعلى كلامه، وأنَّ الله لم يجعل لمحمدٍ قط رباً غير الله: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ﴾ [الأنعام: ١٦٤]».

(٣) الرد على الجهمية (ص٦٣).

سحب رابع

وسئلَ الإمامُ إسحاقُ بنُ راهوية في مجلسِ الأميرِ عبدِ الله بنِ طاهرٍ عنْ حديثِ النُّزولِ أصحيحٌ هوَ؟ قالَ: نعم. فقالَ لهُ بعضُ القوادِ كيفَ ينزلُ؟ قالَ: أثبتهُ فوق حتَّى أصفَ لكَ النُّزولَ! فقالَ الرجلُ: أثبتهُ فوق، فقالَ إسحاق: قالَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢] فقالَ ابنُ طاهرٍ: هذا يا أبا يعقوب يوم القيامةِ. فقالَ: **ومنْ يجيءُ يومَ القيامةِ منْ يمنعهُ اليومَ؟**[(١)].

وقالَ محمَّدُ بنُ الحسنِ: قالَ حمَّادُ بنُ أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ: «قلنا لهؤلاءِ: أرأيتم قولَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢] قالوا: أمَّا الملائكةُ فيجيئونَ صفاً صفاً، وأمَّا الرَّبُّ تعالى فإنَّا لا ندري ما عنيَ بذلكَ، ولا ندري كيفَ مجيئهُ. فقلتُ لهم: إنَّا لم نكلِّفكم أنْ تعلموا كيفَ مجيئهُ، ولكنَّا نكلِّفكم أنْ تؤمنوا بمجيئه. أرأيتم مَنْ أنكرَ أنَّ الملكَ يجيء صفًّا صفًّا ما هوَ عندكم؟ قالوا: كافرٌ مكذِّبٌ. قلتُ: **فَكَذلِكَ إنْ أَنْكَرَ أنَّ اللهَ سبحانه يَجِيءُ فهو كَافِرٌ مُكَذِّبٌ**»[(٢)].

التاسعُ: يقالُ لهم مَا قالهُ الإمامُ الدارميُّ للجهميَّةِ: بيننا وبينكم حجَّةٌ واضحةٌ يعقلهَا منْ شاء الله مِنَ النِّساءِ والولدانِ: ألستم تعلمونَ أنَّا قد أتيناكم بهذهِ الرواياتِ عنْ رسولِ الله ﷺ وعنْ أصحابه والتابعينَ، منصوصةً صحيحةً عنهم، أنَّ الله تبارك وتعالى ينزلُ كلَّ ليلةٍ إلى سماء الدنيا، وقد علمتم يقيناً أنَّا لمْ نخترعْ هذه الرواياتِ، ولم نفتعلها، بل رويناها عَنِ الأئمَّةِ الهادينَ الذينَ نقلوا أصولَ الدين وفروعَهُ إلى الأنامِ،

---

(١) رواه الذهبي في «العلو» (ص١١٢٧)، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٩٣).

(٢) رواه أبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف» (ص٦٤)، وإسناده صحيح.

سحب رابع

وكانتْ مستفيضةً في أيديهم، يتنافسونَ فيها، ويتزينون برواياتها، ويحتجُّونَ بها على منْ خالفها. قدْ علمتم ذلكَ ورويتموهَا كما رويناها إنْ شاء الله، فأتوا ببعضهَا أنَّهُ لا ينزلُ منصوصاً كما روينا عنهم النُّزولَ منصوصاً حتَّى يكونَ بعضُ ما تأتونَ بهِ ضدّاً لبعضِ ما أتيناكم بهِ، وإلَّا لم يدفعْ إجماعُ الأمَّةِ، وما ثبتَ عنهم في النُّزولِ منصوصاً بلا ضدٍّ منصوصٍ منْ قولهم، أو منْ قولِ نظرائهم، ولم يُدْفَعْ شيءٌ بلا شيءٍ لأنَّ أقاويلهم ورواياتهم شيءٌ لازمٌ، وأصلٌ منيعٌ، وأقاويلكم ريحٌ ليستْ بشيءٍ(١).

وأمَّا منْ قَالَ: إنَّ نزولَ الرَّبِّ تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السَّمَاء الدُّنْيَا مجازٌ وأنَّ المرادَ بالنُّزولِ الإحسانُ والرَّحمةُ وأسندَ دعواه بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥] وبقوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]، قَالَ: معلومٌ أنَّ الحديدَ والأنعامَ لم تنزلْ مِنَ السّمَاءِ إلى الأرضِ. وهذَا الكلامُ باطلٌ مِنْ وجوهٍ:

الوجهُ الأولُ: أنَّ ما ذكرهُ النُّفاةُ منْ مجازِ النزولِ لا يعرفُ فِي كتابٍ وَلَا سنَّةٍ وَلَا لغةٍ وَلَا شرعٍ وَلَا عرفٍ وَلَا استعمالٍ.

قالَ شيخُ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليسَ في القرآنِ ولا في السنَّةِ لفظُ نزولٍ إلَّا وفيهِ معنى النزولِ المعروفِ ـ [أي الهبوطُ والدنو منْ علوٍّ] ـ وهذا هوَ اللائقُ بالقرآنِ، فإنَّه نزلَ بلغةِ العربِ، ولا تعرفُ العربُ نزولاً إلَّا بهذا المعنى، ولو أريدَ غيرُ هذا المعنى لكانَ خطاباً بغيرِ لغتها»(٢).

(١) الرد على الجهمية (ص٨٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٥٧).

سحب رابع

الوجهُ الثاني: أنَّهُ لَوْ عرفَ استعمالُ لفظِ النزولِ في غيرِ معناه المعروف لغةً مع وجودِ قرينةٍ تصرفهُ لمْ يكنْ موجباً لإخراجِ اللَّفظِ عنْ حقيقتهِ حيثُ لا قرينة.

الوجهُ الثالثُ: أنَّ قولَهُ: معلومٌ أنَّ الحديدَ لم ينزلْ جُرْمُهُ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأرضِ، وكذلكَ الأنعامُ، يقالُ لهُ: أينَ الدليلُ على ذلكَ؟

الوجهُ الرابعُ: ليسَ هناكَ ما يمنعُ أصلَ نزولِ الأنعام، خاصَّةً وأنَّ أصلَ الإنسانِ وهو آدمُ عليه السلام نزلَ من علوٍّ إلى أسفلَ كَمَا قَالَ سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢا﴾ [طه: ١٢٣] فالمدَّعي أنَّ الحديدَ لم ينزلْ من السَّمَاء ليسَ معهُ مَا يبطلُ ذلكَ.

الوجهُ الخامسُ: أنَّ الله سبحانه وتعالى لمْ يقلْ: أنزلنا الحديدَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَا قَالَ: وأنزلَ لكمْ مِنَ الأنعامِ ثمانيةَ أزواجٍ مِنَ السَّمَاء، فقولهم: معلومٌ أنَّ الحديدَ والأنعامَ لم ينزلْ مِنَ السَّمَاء إلى الأرضِ لا يُخرِجُ لفظةَ النُّزولِ عنْ حقيقتِهَا إذ عَدَمُ النُّزولِ مِنْ مكانٍ معيَّنٍ لا يستلزمُ عدمهُ مطلقاً.

الوجهُ السادسُ: أنَّ الحديدَ إنَّما يكونُ فِي المعادنِ التي فِي الجبالِ وهي عاليةٌ عَلَى الأرضِ. «فالحديدُ ينزلهُ الله منْ معادنهِ التي في الجبالِ لينتفعَ بهِ بنو آدم»(١).

الوجهُ السابعُ: أنَّ الله سبحانهُ ذكرَ الإنزالَ عَلَى ثلاثِ درجاتٍ:

أ ـ إنزالٌ مطلقٌ كقولهِ: ﴿وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٥٤).

سحب رابع

ب ـ إنزالٌ مِنَ السَّماءِ كقولهِ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

ج ـ إنزالٌ منهُ سبحانه وتعالى كقولهِ: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

فأخبرَ أنَّ القرآنَ منزلٌ منهُ، والمطرُ منزلٌ من السَّماءِ، والحديدُ منزلٌ نزولاً مطلقاً.

الوجهُ الثامنُ: أنَّ الله سبحانه وتعالى قَالَ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] فالكتابُ كلامهُ والميزانُ عدلهُ فأخبرَ أنَّه أنزلهما مَعَ رسلهِ ثمَّ قَالَ: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] ولم يقلْ وأنزلنا معهمُ الحديدَ؛ فلمَّا ذكرَ كلامَهُ وعدلَهُ أخبرَ أنَّهُ أنزلهما مَعَ رسلهِ ولمَّا ذكرَ مخلوقَهُ النَّاصرَ لكتابهِ وعدلهِ أطلقَ إنزالهُ ولم يقيِّده بما قيَّدَ بهِ إنزالَ كلامهِ. فالمسوِّي بينَ الإنزالينِ مخطئٌ فِي اللَّفظِ والمعنى. وليسَ منْ ذوي الأذهانِ القويمةِ والأفكارِ المستقيمةِ.

وأمَّا قولـه: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦] فإنَّ الأنعامَ تُخلقُ بالتَّوالدِ المستلزمِ إنزال الذُّكورِ الماءَ منْ أصلابها إلى أرحامِ الإناثِ ولهذا يقالُ أنزلَ، ولمْ ينزلْ؛ ثمَّ إنَّ الأجنَّةَ تنزلُ منْ بطونِ الأمَّهاتِ إلى وجهِ الأرضِ، ومِنَ المعلوم أنَّ الأنعامَ تعلو فحولُهَا إناثَهَا عندَ الوطءِ، وينزلُ ماءُ الفحلِ مِنْ علوٍّ إلى رحمِ الأنثى، وتلقي ولدَهَا عندَ الولادةِ منْ عُلوٍّ إلى سفلٍ.

الوجهُ التاسعُ: أنَّ نزولَ الرَّبِّ تبارك وتعالى إلى السَّماء الدُّنْيا قدْ تواترتِ الأخبارُ بهِ عنْ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم رواهُ عنهُ نحو ثمانية وعشرين نفساً مِنَ الصَّحابةِ.

سحب رابع

قالَ الحافظُ ابنُ عبدِ البرِّ رَحِمَهُ اللهُ ـ عنْ حديثِ النزولِ ـ: هذا حديثٌ ثابتٌ منْ جهةِ النَّقلِ، صحيحُ الإسنادِ، لا يختلفُ أهلُ الحديثِ في صحَّتِهِ، وهوَ حديثٌ منقولٌ منْ طرقٍ متواترةٍ، ووجوهٍ كثيرةٍ منْ أخبارِ العدولِ عَنِ النبيِّ ﷺ»[١].

وقالَ الحافظُ عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ رَحِمَهُ اللهُ (٦٠٠هـ): «وتواترتِ الأخبارُ، وصحَّتِ الآثارُ بأنَّ الله عزَّ وجلَّ ينزلُ كلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا فيجبُ الإيمانُ بهِ، والتسليمُ لهُ وتركُ الاعتراضِ عليهِ وإمرارهُ منْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ ولا تأويلٍ ولا تنزيهٍ ينفي حقيقةَ النزولِ»[٢].

وقالَ الحافظُ الذهبيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «**وأحاديثُ نزولِ الباري تَعَالى مُتوَاتِرَةٌ** قدْ جمعتُ طرقَهَا وتكلَّمتُ عليها بما أسألُ عنهُ يومَ القيامةِ»[٣].

وقالَ رَحِمَهُ اللهُ: «وقد أَلَّفْتُ أحاديثَ النزولِ في جزءٍ وذلكَ متواترٌ أَقْطَعُ بِهِ»[٤].

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣٧).

(٢) يشير إلى دعوى الذين أوَّلوا صفة النّزول بنفي حقيقة هذه الصفة مدَّعين أنَّهم إنَّما فعلوا ذلك لأنَّ الاثبات الحقيقي يتنافى مع مقصد التنزيه، وأنَّ التنزيه يقتضي نفي هذه الحقيقة. وكذا القائلين بالتفويض لجزمهم بنفي حقيقة النزول مع تفويضهم المعنى. وهذه العبارة مما أخذه المبتدعة على الامام عبد الغني وشنَّعوا عليه بها، وردّ عليهم الحافظ ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٣) بقوله: «إن صحَّ هذا عنه فهو حق، وهو كقول القائل: لا أنزّه تنزيهاً ينفي حقيقة وجوده، أو حقيقة كلامه، أو حقيقة علمه، أو سمعه وبصره، ونحو ذلك».

(٣) العلو (ص٧٠٠ ـ ٧٠١).

(٤) العلو (ص٧٥٥).

سحب رابع

وهذا يدلُّ عَلَى أنَّهُ ﷺ كانَ يبلِّغُهَا فِي كلِّ موطنٍ ومجمعٍ فكيفَ تكونُ حقيقتهَا محالاً وباطلاً وهوَ ﷺ يتكلَّمُ بها دائماً ويعيدهاً ويبديهَا مَرَّةً بعدَ مرَّةٍ وَلَا يقرنُ باللَّفظِ مَا يدلُّ عَلَى مجازهِ بوجهٍ مَا؛ بل يأتي بما يدلُّ عَلَى إرادةِ الحقيقةِ كقولهِ: «**ينزلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى السَّمَاءِ الدُنْيَا فيقولُ: وعزَّتي وجلالي لا أسألُ عنْ عبادي غيري**»[1] وقوله: «**مَنْ ذا الّذي يسألُني فأعطيَه منْ ذا الَّذي يستغفرُني فأغفرَ لهُ، منْ ذا الَّذي يدعُوني فأستجيبَ له**» وقولهِ: «**فيكونُ كذلكَ حتَّى يطلعَ الفجرُ**»[2]، فهذا كلُّه بيانٌ لإرادةِ الحقيقةِ ومانعٌ منْ حملهِ عَلَى المجازِ.

قالَ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ:

مَا كُلُّ هَذَا قَابِلُ التأويلِ بالتـ ... حْرِيفِ فَاسْتَحْيُوا مِنَ الرَّحْمَنِ
هَـذَا وَأصْـلُ بَلِيَّـةِ الإسلامِ مِـنْ ... تَـأوِيـلِ ذِ التَّحْرِيفِ والبُطْلَانِ
وَلأجْلِهِ قَدْ قَالَ جَهْمٌ لَيْسَ رَبُّ ... الـعَـرْشِ خَـارجَ هَـذِهِ الأكْـوَانِ
كـلَّا ولا فَـوقَ السَّمواتِ العُلَى ... وَالـعَـرْشِ مِـنْ رَبٍّ وَلَا رَحْـمَـنِ
مَـا فَـوقَـهـا رَبٌّ يُطَاعُ جِبَاهُـنَـا ... تَـهْوِي لَهُ بِسُجُودِ ذِي خُضْعَانِ
وَلأجْلِهِ جُحِدَتْ صِفَاتُ كَمَالِه ... وَالـعَـرْشَ أخْـلَـوْهُ مِـنَ الـرَّحْـمَـنِ
ولأَجْـلِـهِ قَـدْ كَـذَّبُـوا بِـنُـزُولِـهِ ... نَـحْوَ السَّمَاءِ بِنِصْفِ لَيْلٍ ثَانِ
وَلأجْلِهِ زَعَمُوا الكِتَابَ عِبَارَةً ... وَحِـكَـايَـةً عَـنْ ذَلِـكَ الـقُـرْآنِ[3]

وأمَّا منْ قالَ: إنَّ حديثَ النزولِ لا يفهمُ منهُ شيءٌ؛ فهذا «ضلالٌ عظيمٌ، وهو أحدُ أنواعِ الضَّلال في كلامِ اللهِ والرسولِ ﷺ، ظنُّ أهلِ

(١) سبق تخريجه.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) الكافية الشافية (ص١٤٧ ـ ١٤٩).

التَّخييلِ، وظنُّ أهلِ التَّحريفِ، والتبديلِ، وظنُّ أهلِ التجهيلِ»[١].

فيلزمهمْ أنْ يكونَ الرسولُ الذي تكلَّمَ بحديثِ النُّزولِ لم يدر هو ما يقولُ، ولا ما عنيَ بكلامه ـ وهو المتكلِّمُ بهِ ابتداءً. سبحانكَ هذا بهتانٌ عظيمٌ وقدحٌ في الرسولِ. وهلْ قَدَرَ الرسولَ ﷺ حقَّ قَدْرِهِ مِنْ نسبَ كلامهُ إلى مثلِ ذلكَ.

ومعلومٌ أنَّ هذا نسبةٌ للرسولِ إلى التلبيسِ وعدمِ البيانِ، بلْ إلى كتمانِ الحقِّ وإضلالِ الخلقِ بل إلى التكلُّمِ بكلامٍ لا يُعْرفُ حقُّهُ منْ باطلهِ[٢]. فهل يجوزُ لعاقلٍ أنْ يظنَّ هذا بأحدٍ منْ عقلاءِ بني آدمَ؟ فضلاً عَنِ الأنبياءِ فضلاً عَنْ أفضلِ الأولينَ والآخرينَ، وأعلم الخلقِ، وأفصح الخلقِ، وأنصحِ الخلقِ للخلقِ ﷺ؟ وهمْ معَ ذلكَ يدَّعونَ أنَّهم أهلُ السنَّةِ، وأنَّ هذا القولَ الذي يصفونَ بهِ الرسولَ وأمَّته هو قولُ أهلِ السُّنَّةِ.

ولا ريبَ أنَّهم لم يتصوَّروا حقيقةَ ما قالوه ولوازمَهُ. ولو تصوَّروا ذلكَ لعلموا أنَّهُ يلزمهم ما هو مِنْ أقبحِ أقوالِ الكفَّارِ في الأنبياءِ، وهم لا يرتضونَ مقالةَ منْ ينتقصُ النبيَّ ﷺ، ولو تنقَّصهُ أحدٌ لاستحلُّوا قتلهُ، وهم مصيبونَ في استحلالِ قتلِ منْ يقدحُ في الأنبياءِ عليهم السلام، وقولهم يتضمَّنُ أعظمَ القدحِ؛ لكنْ لمْ يعرفوا ذلكَ، ولازمُ القولِ ليس بقولٍ، فإنَّهم لو عرفوا أنَّ هذا يلزمهم ما التزموه[٣].

فالحقُّ الحقيقُ بالاتباعِ، الحريُّ بالاعتقادِ، النَّائي عَنِ الابتداعِ، الذي ينبغي عليهِ

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٤).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٤١).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧).

سحب رابع

التعويلُ: أنْ نؤمنَ بأحاديثِ النزولِ، ونقول بظاهرِهَا، ونمرُّها على فحواها الواضحةِ، ومبناها النَّاطقةِ، مَعَ اعتقادِ: التنزيهِ عنْ شبهِ الخلقِ، ونفي: المماثلةِ والكفاءةِ، كما أرشدنَا إلى هذا: ربُّنا تبارك وتعالى، الذي ينزلُ كلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ، ويقولُ لعبادهِ مخاطباً بما شاء.

وهـذا الـحَـقُّ لـيـسَ بـهِ خَـفَـاءُ ... فَـدَعْـنِـي عـن بُـنَـيَّـاتِ الـطَّـرِيـقِ

ومنْ حكَّمَ على عقلهِ الانقيادَ للكتابِ والسنَّةِ فقدِ فازَ، ومنْ دخلَ في التَّحريفِ والتَّأويلِ وضربِ الأمثالِ فقدْ خاطرَ بدينهِ[1] **وهوَ «غيرُ مقتدٍ بالسَّلفِ، ولا واقفٌ في طريقِ النَّجاةِ، ولا معصومٌ عَنِ الخطأ، ولا سالكٌ في جادَّةِ السَّلامةِ والاستقامةِ»**[2]. **ومنْ نبذَ الدينَ وراءهُ وحكَّمَ هواهُ وآراءَه ضلَّ عنْ سبيلِ المؤمنين، وباءَ بسخطٍ منْ ربِّ العالمينَ**[3].

فمنْ خالفَ الوحيَ المبينَ بعقلهِ ... فذاكَ امرؤٌ قدْ خابَ حقّاً وقدْ خسرْ

وفي تركِ أمرِ المصطفى فتنةٌ فذرْ ... خلافَ الذي قدْ قالهُ واتْلُ واعتبرْ[4]

وأخيراً: فإنَّ «منْ علمَ أنَّ الرسولَ ﷺ **أعلمُ الخلقِ بالحقِّ، وأفصحُ الخلقِ في البيانِ، وأنصحُ الخلقِ للخلقِ**، علمَ أنَّهُ قدِ اجتمعَ في حقِّهِ كمالُ العلمِ بالحقِّ، وكمالُ القدرةِ على بيانهِ، وكمالُ الإرادةِ لهُ. ومَعَ كمالِ العلمِ والقدرةِ والإرادةِ يجبُ وجودُ المطلوبِ على أكملِ وجهٍ، فيعلمُ أنَّ كلامَهُ أبلغُ ما يكونُ، وأتمُّ ما يكونُ، وأعظمُ ما يكونُ بياناً لما بيَّنهُ في الدِّينِ منْ أمورِ الإلهيةِ وغيرِ ذلكَ.

---

(١) الأربعين في صفات رب العالمين (ص١٥١ ـ ١٥٢)، ضمن ست رسائل للحافظ الذهبي.

(٢) فتح البيان (١١/ ١٢).

(٣) الأسماء والصفات (٢/ ٣٨٤).

(٤) السير (١٨/ ٣٨٨).

سحب رابع

فمنْ وقرَ هذا في قلبهِ لم يقدرْ على تحريفِ النُّصوصِ بمثلِ هذهِ التأويلاتِ التي إذا تُدِبِّرتْ وجدَ مَنْ أرادها بذلكَ القولِ منْ أبعدِ النَّاسِ عمَّا يجبُ اتِّصافُ الرسولِ ﷺ بهِ»[1].

ومنْ ظنَّ أنَّ غيرَ الرسولِ ﷺ أعلمُ بهذا منهُ، أو أكملُ بياناً منهُ، أو أحرصُ على هدى الخلقِ منهُ: فهوَ مِنَ الملحدينَ لا مِنَ المؤمنينَ[2].

* * *

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣١).

سحب رابع

الشُّبهاتُ الواردةُ على صفَّةِ النزولِ

قبلَ البدءِ بذكرِ الشُّبهاتِ الواردةِ على حديثِ النزولِ والردِّ عليها أذكرُ كلاماً نفيساً يزيلُ كثيراً منَ الشُّبهاتِ في هذا البابِ وغيرِهِ.

اعلمْ رحمكَ اللهُ بأنَّ صفاتِ اللهِ لا يتوهَّمُ فيها شيءٌ منْ خصائصِ المخلوقينَ لا في لفظِهَا ولا في ثبوتِ معناهَا. فإثباتهَا للرَّبِّ تعالى لا محذورَ فيهِ بوجهٍ، بلْ تثبتُ لهُ على وجهٍ لا يماثلُ فيها خلقهُ، ولا يشابههم، فمنْ نفاها عنهُ لإطلاقهَا على المخلوقِ ألحدَ في أسمائهِ، وجحدَ صفاتِ كمالهِ. ومنْ أثبتهَا على وجهٍ يماثلُ فيها خلقهُ فقدْ شبَّههُ بخلقهِ، ومنْ شبَّهَ اللهَ بخلقهِ فقدْ كفرَ، ومنْ أثبتهَا لهُ على وجهٍ لا يماثلُ فيها خلقهُ، بلْ كما يليقُ بجلالهِ وعظمتهِ فقد بريءَ **من فرثِ التَّشبيهِ ودمِ التَّعطيلِ**، وهذا طريقُ أهلِ السنَّةِ.

فما لزمَ الصفَّة لإضافتها إلى العبدِ وجبَ نفيهُ عَنِ اللهِ كما يلزمُ حياةُ العبدِ منَ النَّومِ والسِّنةِ والحاجةِ إلى الغذاءِ والمرضِ والموتِ، وكذلكَ علمهُ محفوفٌ بنقصينِ: جهلٌ سابقٌ، ونسيانٌ لاحقٌ؛ وكذلكَ ما يلزمُ إرادتهُ عنْ حركةِ نفسهِ في جلبِ ما ينتفعُ بهِ ودفعِ ما يتضررُ بهِ، **وكذلكَ ما يلزمُ علوَّهُ من احتياجهِ إلى ما هو عالٍ عليهِ وكونهِ محمولاً بهِ مفتقراً إليهِ محاطاً بهِ، كلُّ هذا يجبُ نفيهُ عنِ القدُّوسِ السَّلامِ ـ تباركَ وتعالى ـ.**

فإذا أحطتَ بهذهِ القاعدةِ خبراً وعقلتهَا كما ينبغي خلصتَ مِنَ

سحب رابع

الآفتينِ اللتينِ هما أصلُ بلاءِ المتكلِّمينَ، آفةُ التَّعطيلِ وآفةُ التَّشبيهِ، فإنَّكَ إذا وفَّيتَ هذا المقامَ حقَّهُ أثبتَ لله الأسماءَ الحسنى والصفَّاتِ العلى حقيقةً، فخلصتَ مِنَ التَّعطيلِ ونفيتَ عنهَا خصائصَ المخلوقينَ ومشابهتهم فخلصتَ مِنَ التَّشبيهِ.

فعليكَ بمراعاةِ هذا الأصلِ والاعتصامِ بهِ، واجعلهُ جُنَّتَكَ التي ترجعُ إليهَا في كلِّ ما يطلقُ على الرَّبِّ تعالى وعلى العبدِ[1].

وبعدَ هذا الكلامِ النَّفيسِ نذكرُ شبهاتِ القومِ ونأتي عليهَا مِنَ القواعدِ بإذنِ العليِّ الأعلى الكبيرِ المتعالِ ﷻ.

الشُّبهةُ الأولى

الليلُ ينتقلُ منْ مكانٍ إلى آخرَ فثلثُ الليلِ مثلاً في الشَّرقِ ينتقلُ حتَّى يكونَ في الغربِ، ويختلفُ الزمنُ فكيفَ نوفِّقُ بينَ هذا وبينَ تقييدِ نزولِ الله عزَّ وجلَّ بثلثِ الليلِ؟

قال ابنُ رجبٍ رحمه الله: ومعلومٌ بالضَّرورةِ منْ دينِ الإسلامِ قبحُ هذا الاعتراضِ، وأنَّ الرَّسولَ ﷺ وخلفاءَهُ الرَّاشدينَ لَوْ سمعوا مَنْ يعترضُ بهِ لما ناظروهُ، بلْ بادروا إلى عقوبتهِ وإلحاقهِ بزمرةِ المخالفينَ المنافقينَ المكذِّبينَ[2].

وقَالَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة رحمه الله: والليلُ يختلفُ فيكونُ ثلثهُ بالمشرقِ قبلَ أنْ يكونَ ثلثهُ بالمغربِ، ونزولهُ الذي أخبرَ بهِ رسولهُ ﷺ إلى السَّماءِ هؤلاءِ في ثلثِ ليلهم، وإلى السَّماءِ هؤلاءِ في ثلثِ ليلهم،

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ١٧٣)، وجلاء الأفهام (ص٨٢ ـ ٨٣).

(٢) فضل علم السلف عَلَى الخلف (ص٢٣) تحقيق: الشيخ علي حسن عبد الحميد.

سحب رابع

لا يشغلهُ شأنٌ عنْ شأنٍ، وكذلكَ قربُهُ مِنَ الدَّاعي المتقرِّبِ إليهِ والسَّاجدِ لكلِّ واحدٍ بحسبهِ حيثُ كانَ وأينَ كانَ. والرَّجلانِ يسجدانِ في موضعٍ واحدٍ ولكلِّ واحدٍ قربٌ يخصُّهُ لا يشركهُ فيهِ الآخرُ.

والنُّصوصُ الواردةُ فيها الهدى والشِّفاءُ، والذي بلَّغها بلاغاً مبيناً، هو أعلمُ الخلقِ بربِّهِ وأنصحهم لخلقهِ وأحسنهم بياناً، وأعظمُ بلاغاً، فلا يمكنُ أحدٌ أنْ يعلمَ ويقولَ مثلَ ما علمهُ الرسول ﷺ وقالهُ. وكلُّ منْ منَّ الله عليهِ ببصيرةٍ في قلبهِ تكونُ معهُ معرفةٌ بهذا، قالَ تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾ [سبأ: ٦]. وقال في ضدِّهم: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾﴾ [الأنعام: ٣٩][١].

وقال العلَّامةُ ابنُ عثيمين رحمه الله: وأوردَ المتأخرونَ الذينَ عرفوا أنَّ الأرضَ كرويةٌ وأنَّ الشمسَ تدورُ عَلَى الأرضِ إشكالاً؛ قالوا: كيفَ ينزلُ فِي ثلثِ الليلِ؟! وثلثُ الليلِ إِذَا انتقلَ عَنِ المملكةِ العربيةِ السعوديةِ، ذهبَ إلى أوروبا وما قاربها؟! أفيكونُ نازلاً دائماً؟![٢].

فنقولُ: إنَّهُ لا إشكالَ في ذلكَ بحمدِ الله تعالى، فإنَّ هذا الحديثَ منْ صفاتِ الله تعالى الفعليةِ، والواجبُ علينا نحوَ صفاتِ الله تعالى سواءٌ كانت ذاتيةً كالوجهِ واليدينِ، أم معنويةً كالحياةِ والعلمِ، أمْ فعليةً كالاستواءِ على العرشِ والنزولِ إلى السَّماء الدُّنيا، فالواجبُ علينا نحوهَا مَا يلي:

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢٤٣ ـ ٢٤٤).

(٢) شرح العقيدة الواسطية (ص٤٠١).

أ ـ **الإيمانُ بهَا على مَا جاءتْ بهِ النُّصوصُ مِنَ المعاني والحقائقِ اللائقةِ باللهِ تعالى.**

ب ـ **الكفُّ عنْ محاولةِ تكييفها تصوُّراً في الذهنِ، أو تعبيراً في النُّطقِ؛** لأنَّ ذلكَ مِنَ القولِ على الله تعالى بلا علم، وقدْ حرَّمهُ الله تعالى في قولهِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]، وفي قولهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

ولأنَّ الله تعالى أعظمُ وأجَلُّ مِنْ أنْ يدركَ المخلوقُ كنهَ صفاتهِ وكيفيتهَا، ولأنَّ الشيءَ لا يمكنُ إدراكهُ إلَّا بمشاهدتهِ أو مشاهدةِ نظيرهِ أو الخبرِ الصَّادقِ عنهُ، وكلُّ ذلكَ منتفٍ بالنِّسبةِ لكيفيةِ صفاتِ الله تعالى.

ج ـ **الكفُّ عنْ تمثيلها بصفاتِ المخلوقينَ سواءٌ كانَ ذلكَ تصوُّراً في الذِّهنِ أم تعبيراً في النُّطقِ،** لقولهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فإذا علمتَ هذا الواجبَ نحوَ صفاتِ الله تعالى، لمْ يبقَ إشكالٌ في حديثِ النزولِ، ولا غيرهِ مِنْ صفاتِ الله تعالى، وذلكَ أنَّ النبيَّ ﷺ أخبرَ أمَّتهُ أنَّ الله تعالى ينزلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا حينَ يبقى ثلثُ الليلِ الآخرِ، مخاطباً بذلكَ جميعَ أمَّتهِ في مشارقِ الأرضِ ومغاربهَا، وخبرهُ هذا منْ علمِ الغيبِ الذي أظهرهُ الله تعالى عليهِ، والذي أظهرهُ عليه ـ وهو الله تعالى ـ عالمٌ بتغيُّرِ الزمنِ على الأرضِ، وأنَّ ثلثَ الليلِ عندَ قومٍ يكونُ نصفَ النَّهارِ عندَ آخرينَ مثلاً.

وإذا كانَ النبيُّ ﷺ يخاطبُ الأمَّةَ جميعاً بهذا الحديثِ الذي

سحب رابع

خصَّصَ فيهِ نزولَ الله تباركَ وتعالى بثلثِ الليلِ الآخرِ فإنَّه يكونُ عامّاً لجميعِ الأمَّةِ، فمنْ كانوا في الثلثِ الآخرِ مِنَ الليلِ تحقَّقَ عندهم النزولُ الإلهيُّ، وقلنا لهم: هذا وقتُ نزولِ الله تعالى بالنِّسبةِ إليكم، ومنْ لم يكونوا في الوقتِ فليسَ ثمَّ نزولُ الله تعالى بالنِّسبةِ إليهم، والنبيُّ ﷺ حدَّدَ نزولَ الله تعالى إلى السَّماء الدُّنيا بوقتٍ خاصٍّ، فمتَّى كانَ ذلكَ الوقتُ كانَ النزولُ ومتى انتهى انتهى النزولُ، وليسَ في ذلكَ أيُّ إشكالٍ، وهذا وإنْ كانَ الذِّهنُ قدْ لا يتصوَّرهُ بالنسبةِ إلى نزولِ المخلوقِ، لكن نزولَ الله تعالى ليسَ كنزولِ خلقهِ حتَّى يقاسُ به ويجعل ما كانَ مستحيلاً بالنِّسبةِ إلى المخلوقِ مستحيلاً بالنِّسبةِ إلى الخالقِ.

فمثلاً: إذا طلعَ الفجرُ بالنِّسبةِ إلينا وابتدأَ ثلثُ الليلِ بالنِّسبةِ إلى منْ كانوا غرباً قلنا: إنَّ وقتَ النزولِ الإلهيِّ بالنِّسبةِ إلينا قَدِ انتهى، وبالنِّسبةِ إلى أولئكَ قَدِ ابتدأَ، وهذا في غايةِ الإمكانِ بالنِّسبةِ إلى صفاتِ الله تعالى، فإنَّ الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][١].

وقالَ الشَّيْخُ محمَّدُ بنُ خليل الهرَّاس رحمه الله: «المعطِّلةُ يشككونَ في حديثِ النزولِ، ويقولونَ: إنَّ علمَ الهيئةِ أثبتَ أنَّ الأرضَ في دورانها حولَ الشَّمسِ[*] ـ وحولَ نفسهَا ـ تحدثُ مشارقَ ومغاربَ في كلِّ لحظةٍ، ومعنى هذا أنَّهُ في كلِّ لحظةٍ يكونُ هناكَ ثلثُ ليلٍ آخر على سطحِ الأرضِ، وهذا يقتضي أنْ يكونَ الله عزَّ وجلَّ صاعداً نازلاً في كلِّ لحظةٍ، ونحنُ نقولُ لهؤلاءِ: إنَّ الخبرَ قدْ صحَّ رغمَ أنوفكمْ،

---

(١) الجواب المختار لهداية المحتار (ص٣٣ ـ ٣٥)، للعلّامة: ابن عثيمين رحمه الله.

(*) الصحيح أنَّ الشمس تدور حول الأرض.

وكلامكمْ هذا ليسَ طعناً في صحَّةِ الخبرِ، ولكنَّهُ تجهيلٌ للرسولِ ﷺ والحادٌ في حديثِهِ»[1].

وهذا القولُ هو ما يجبُ أنْ يكونَ في نفسِ كلِّ أحدٍ، وهو أنْ لا يتشرَّبَ بدعَ المبتدعينَ وتضليلاتهم، بل يعتصمُ بالكتابِ والسنَّةِ، ويؤمنُ بما جاءَ عَنِ الله وعَنْ رسولِهِ ﷺ ممَّا صحَّ عنهُ، وستكونُ هذهِ الخيالاتُ والوساوسُ التي يلقونها، أوهنَ عندهُ منْ بيتِ العنكبوتِ، وإنْ لم يعرفِ الردَّ على كلامهمْ بالتَّفصيلِ، ويكونُ قائلاً بلسانِ حالهِ ومقالهِ: آمنتُ بما جاءَ عَنِ الله على مرادِ الله، وبما جاءَ عنْ رسولِ الله ﷺ على مرادِ رسولِ اللهِ ﷺ، وما أجدهُ في عقلي منْ وساوسَ أرمي بهِ عرضَ الحائطِ ولا أبالي. فالله تعالى أعلمُ بنفسهِ منْ غيرهِ، ورسولهُ أعلمُ بربِّهِ ممَّا سواهُ، وأخشاهم لهُ، وأفصحهمْ وأبلغهمْ وأعظمهمْ بياناً للمعنى الذي يريدُ أن يعلِّمهم إيَّاهُ. فإذا قلنا: كلامُهُ لا بدَّ منْ صرفهِ عنْ ظاهرهِ لكنَّا قدْ طعنَّا إمَّا في نصحهِ وحرصهِ على أمَّتهِ، وإمَّا في بيانهِ وفصاحتهِ، وإمَّا في علمهِ بربِّه، وكلٌّ منها باطلٌ وكافٍ في الطعنِ فيهِ ﷺ، حاشاهُ منْ ذلكَ.

واللهُ تعالى يثبِّتنا على الحقِّ ويعصمنَا مِنَ الزيغِ والبدعِ والردِّ على رسولِ الله ﷺ إلى أنْ نلقاهُ إنَّه هو البرُّ الرَّحيم[2].

الشبهةُ الثانيةُ

قالَ الرازيُّ: «إنْ كانَ المقصودُ من النزولِ مِنَ العرشِ إلى السَّماءِ الدُّنيا أنْ يسمعَ نداؤهُ، فهذا المقصودُ ما حصلَ، وإنْ كانَ المقصودُ

---

(١) تعليقات الشيخ محمَّد خليل الهرَّاس على كتاب «التوحيد» لابن خزيمة، (ص١٢٨).

(٢) راجع: صفة النزول الإلهي (ص٥٥٠).

سحب رابع

مجرَّدَ النِّداءِ، سواءٌ سمعناهُ أو لمْ نسمعهُ، فهذا ممَّا لا حاجةَ فيهِ إلى النزولِ مِنَ العرشِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، بلْ كانَ يمكنهُ أنْ ينادينا وهو على العرشِ، ومثالهُ: أنْ يريدَ مَنْ في المشرقِ إسماعَ منْ في المغربِ ومناداتهِ، فيتقدَّمُ إلى جهةِ المغربِ بأقدام معدودةٍ، ثمَّ يناديهِ، وهو يعلمُ أنَّهُ لا يسمعهُ البتةَ، فههنا تكونُ تلكَ الخطَواتُ عملاً باطلاً، وعبثاً فاسداً، فيكونُ كفعلِ المجانينَ، فعلمنَا أنَّ ذلكَ غيرُ لائقٍ بحكمةِ الله تعالى»[1].

إنَّ هذا الكلامَ تلبيسٌ على العوامِ، وتمويهٌ على الجهَّالِ، وكذبٌ ظاهرٌ.

والردُّ عليهِ منْ وجوهٍ.

الوجهُ الأوَّلُ: هذا الكلامُ يعتبرُ مصادمةٌ صريحةٌ لقولِ رسولِ الله ﷺ واعتراضٌ واضحٌ عليهِ، فإنَّهُ هو الذي قالَ: «**ينزلُ ربُّنا ـ تبارك وتعالى ـ إلى سماءِ الدُّنيا كلَّ ليلةٍ ويقولُ: مَنْ يدعُوني فأستجيبَ لهُ، منْ يسألني فأعطيهُ، منْ يستغفرُني فأغفرَ لهُ**».

وكلُّ منْ عارضَ نصوصَ الأنبياءِ بقياسهِ ورأيهِ فهوَ منْ خلفاءِ الشَّيطانِ وأتباعهِ فنعوذُ باللهِ مِنَ الخذْلانِ، نسألُهُ التَّوفيقَ والعصمةَ منْ هذا البلاءِ الذي ما رُميَ العبدُ بشرٍّ منهُ، وأنْ يَلْقَى الله بذنوبِ الخلائقِ كلِّها ما خلا الإشراكَ بهِ أسلمُ لهُ منْ أنْ يلقى اللهَ وقدْ عَارَضَ نصوصَ أنبيائهِ برأْيهِ ورأي بني جنسهِ. وهلْ طردَ الله تعالى إبليسَ ولعنهُ وأحلَّ عليه سخطَهُ وغضبَهُ إلَّا حيثُ عَارضَ النَّصَّ بالرأيِ والقياسِ ثمَّ قدَّمهُ عليهِ؟. واللهُ يعلمُ أن شُبَهَ عدوِّ الله مَعَ كونها داحضةً باطلةً أقوى منْ

---

(١) أساس التقديس (ص١٤٣ ـ ١٤٤).

سحب رابع

كثيرٍ مِنْ شُبَهِ المعارضينَ لنصوصِ الأنبياءِ بآرائهم وعقولِهم، فالعالمُ يَتَدَبَّرُ سِرَّ تكريرِ الله تعالى لهذهِ القصّةِ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ، وليحذرْ أنْ يكونَ لهُ نصيبٌ مِنْ هذا الرأيِ والقياسِ وهوَ لا يشعرُ(١).

الثاني: قولُهُ: «إنْ كانَ المقصودُ مِنَ النُّزولِ مِنَ العرشِ إلى السَّماءِ الدُّنيا أنْ يسمعَ نداؤهُ، فهذا المقصودُ ما حصلَ».

فيقالُ: لو كانَ ذلكَ هوَ المقصودُ لسمعناهُ، فإنَّهُ تعالى على كلِّ شيءٍ قديرٌ؛ وإنَّما المقصودُ مِنَ النِّداءِ حكمٌ عظيمةٌ يعلمها اللهُ ـ جلَّ وعلا ـ ونحنُ وإنْ لمْ نسمعْ كلامَ الله تعالى هذا بآذاننا، إلَّا أنَّا آمنَّا بذلكَ حتَّى لكأنَّ القائمَ في ذلكَ الوقتِ ـ الثلثُ الأخيرُ ـ كأنَّهُ يسمعُ أنَّهُ تعالى ينادي بذلكَ النِّداءِ، وذلكَ لعلمنَا أنَّهُ ﷺ لا ينطقُ عَنِ الهوى، إنْ هوَ إلَّا وحيٌ يوحى، وهذا الخبرُ قدْ تواترَ عنهُ ﷺ، ومِنَ الحكمِ التي نعلمهَا منْ هذا النِّداءِ العظيمِ: هوَ إقبالُ العبدِ بكليَّتهِ على ربِّه في هذا الوقتِ، والإلحاحُ عليهِ في الدعاءِ، والشعورُ بقربهِ وفضلهِ، فيجدُ قائمُ الليلِ مِنْ حلاوةَ المناجاةِ، وطيبِ الذِّكرِ واليقينِ بإجابةِ الدُّعاءِ مَا لا يجدهُ في غيرِ هذا الوقتِ، يعلمُ ذلكَ ضرورةً قُوَّامُ الليلِ، ولذلكَ فإنَّ قُوَّامَ الليلِ يكثرونَ مِنَ الاستغفارِ والذِّكرِ والدُّعاءِ في وقتِ السَّحرِ أشدَّ ممَّا قبلهُ، لعلمهمْ أنَّ وقتَ النزولِ يمتدُّ إلى طلوعِ الفجرِ، ولذلكَ ينتظرُ عبادُ الرحمنِ تلكَ السَّاعاتِ القليلةِ بفارغِ الصبرِ.

الثالثُ: أنَّهُ مِنْ عادةِ الملوكِ الكرماءِ، والسَّادةِ الرُّحماءِ، إذا أرادوا

---

(١) بدائع الفوائد (٤/ ٩٥٢) [مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى].

سحب رابع

أنْ يكرموا أهلَ بلدٍ، أنْ يحلُّوا عليهم قريباً منْ بلادهمْ، أو في ديارِهِمْ، ليكرموهم بما يريدونَ، ويَسْمَعُوا حاجاتِهم، ويلبُّوا رغباتِهِمْ، ولوْ عرضنَا على العقلِ مَلِكَينِ أرادا أنْ يكرما أهلَ بلدٍ، أَحَدهمَا جاءَ إلى أهلِ هذا البلدِ بنفسهِ وسمِعَ حاجاتهمْ، وأكرمهمْ في بلادهمْ، ولبَّى طلباتهم، والآخرُ أرسلَ أحدَ وزرائهِ أوْ أرسلَ رسالةً مَعَ أحدِ جنودهِ، بما يريدُ أنْ يكرمهم بهِ، لقطعَ العقلُ بأنَّ الأوَّلَ أكرمُ وأجَلُّ وأعظمُ في الإكرامِ، ومِنَ المعلومِ أنَّ كلَّ كمالٍ في المخلوقِ لا نقصَ فيهِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ فالخالقُ أولى بهِ، وواهبُ الكمالِ أحقُّ بهِ، فالرَّبُّ تعالى، ينزلُ بنفسهِ إلى أدنى سماءٍ وهي السَّماءُ الدُّنيا، وهوَ فوقَ عرشهِ، وهي أقربُ السَّمواتِ إلى قُوَّامِ الليلِ، ويقولُ: «**لا أسألُ عنْ عبادي أحداً غيري**»، فهلْ هذا إلَّا عينُ الكمالِ، مع أنَّهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فمَا أجهلَ الإنسانَ بربِّهِ، وبكرمهِ، وبعظمِ فضلهِ، فللهِ الحمدُ كمَا ينبغي لجلالِ وجههِ وعظيمِ سلطانهِ.

وبهذا يعلم أنَّ قولَهُ: بلْ كانَ يمكنهُ أنْ ينادينا وهو على عرشهِ، سوءُ أدبٍ مَعَ الله تعالى.

الرابعُ: أنَّ هؤلاءِ المعطِّلةِ كلّهم أنكروا أنْ يكونَ لله تعالى كلامٌ بحرفٍ وصوتٍ! فكيفَ يمكنُ لهم أنْ يسمعوا نداءَ الله تعالى؟! وكيفَ يقرعُ صوتَ الله تعالى أسماعهم؟! لأنَّهم قائلونَ ببدعةِ الكلام النفسيِّ الذي ليس بحرفٍ ولا بصوتٍ فهم أبشعُ حالاً وأشنعُ بدعةً في بابِ تعطيلِ صفةِ الكلامِ من الجهميَّةِ الأولى؛ لأنَّ الجهميَّةَ الأولى كانوا يقولونَ ببدعةِ خلقِ القرآنِ فقطْ، وأمَّا هؤلاءِ المعطِّلةِ فهمْ يقولونَ مَعَ

سحب رابع

القولِ ببدعةِ خلقِ القرآنِ، ببدعةِ القولِ بالكلامِ النفسيِّ. فخرقوا بذلكَ إجماعَ أهلِ السنَّةِ، وأتوا بما لا يقرُّه عقلٌ صريحٌ، ولا نقلٌ صحيح، ولا لغةٌ، ولا عرفٌ ولا إجماعٌ.

الخامسُ: أنَّ هؤلاءِ المعطِّلة لكثيرٍ مِنَ الصِّفاتِ ولا سيَّما صفةَ النزولِ، قد أوَّلُوا حديثَ النزولِ وحرَّفوه إلى: نزولِ الملكِ، فيقولونَ: إنَّ الله لا ينزلُ بنفسهِ، بلْ ينزلُ ملكٌ مِنَ الملائكةِ بأمرهِ، فينادي هذا الملكُ ويقولُ: «منْ يدعوني...، منْ يسألني....، منْ يستغفرني....».

أقولُ: إذا كانَ الأمرُ كذلكَ، وأنَّ الملكَ ينزلُ وينادي فهلْ أهلُ التأويلِ سمعوا نداءَ هذا الملكِ؟!

وهل طرقَ صوتُ هذا الملكِ الذي ينزلُ وينادي أسماعَهم؟!

وإذا لم يسمعوا نداءَ هذا الملكِ، فأيُّ فائدةٍ منْ نزولِ هذا الملكِ وندائهِ؟!

ونحنُ نقلبُ كلامهم عليهم ونقولُ لهم: وإذا كانَ نزولُ هذا الملكِ مِنَ السَّماءِ الدنيا ليسمعَنَا نداءهُ، فهذا الملكُ لم يسمعنا نداءهُ وصوتهُ، فأيُّ فائدةٍ منْ نزولهِ.

ولقدْ كانَ يمكنُ هذا الملكُ أنْ ينادينا وهو في السَّماءِ...، وهل هذا إلَّا مثلُ منْ يريدُ ـ وهو بالمشرقِ ـ إسماعَ شخصٍ في المغربِ، فتقدَّمَ إلى المغربِ بخطواتٍ معدودةٍ، وأخذَ يناديهِ، وهو يعلمُ أنَّه لا يسمعُ نداءهُ، فيكونُ نقلهُ الأقدام عَمَلاً باطلاً، وسَعْيهُ نحوَ المغربِ عبثاً صرفاً، لا فائدةَ فيهِ، وكيفَ يستقِّرُ مثلُ هذا في قلبِ عاقلٍ؟[1].

(١) التنبيهات السنية (ص٢٠٧ ـ ٢٠٨).

سحب رابع

وقدْ سدَّ هؤلاءِ المؤوِّلةُ على النَّاسِ طريقَ معرفةِ ربِّهم عزَّ وجلّ، فحرموهمْ منْ خيرٍ عظيمٍ، بلْ منْ أعظمِ عَلَمٍ في الوجودِ، فاللهُ الموعدُ.

الشبهةُ الثالثةُ

النزولُ نقلةٌ والنقلةُ منْ خصائصِ الأجسامِ، فيلزمها لوازم تمتنعُ في حقِّ الله تعالى.

لا تغترَّ أيُّها النَّاظرُ بهذهِ التلفيقاتِ المزوَّقةِ، والكلماتِ المدبَّجة، والعباراتِ المبهرجةِ. **فإنَّها كلماتٌ خاليةٌ مِنَ التَّحقيقِ عاريةٌ مِنَ التَّوفيقِ.**

والردُّ على الشُّبهةِ المذكورةِ منْ وجوهٍ:

الوجهُ الأوَّل: نقولُ: هذا جدالٌ بالباطلِ لا يرتضيهِ مَنْ هو عارفٌ بكيفيَّةِ الاستدلالاتِ، وعالمٌ بمداركِ الشَّرعِ والمدلولاتِ، «وليسَ بمانعٍ منَ القولِ بحقيقةِ النزولِ!!

هل أنتمْ أعلمُ بما يستحقُّه الله عزَّ وجلَّ منْ أصحابِ الرسولِ ﷺ؟!

فليسَ إجلالنا لله كإجْلالِ الصَّحابةِ ولا قريباً منهُ.

وليسَ حرصنَا على العلمِ بصفاتِ الله كحرصِ الصَّحابةِ، وهم ما قالوا هذه الاحتمالاتِ أبداً، قالوا: سمعنا وآمنَّا وقبلنا وصدَّقنا.

وأنتمْ أيُّها الخالفونَ المخالفونَ تأتونَ الآنَ وتجادلونَ بالباطلِ وتقولونَ: كيفَ؟! وكيفَ؟!»[1].

الوجهُ الثاني: إنَّ الرسولَ ﷺ **أعلمُ الخلقِ بالحقِّ، وأنصحُ الخلقِ للخلقِ، وأفصحُ الخلقِ في بيانِ الحقِّ، وأحْرصُ الخلقِ** على هدايةِ الخلقِ، فما بيَّنهُ منْ

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية (ص٤٠٠)، للعلّامة: ابن عثيمين رحمه الله.

سحب رابع

أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ هو الغايةُ في هذا البابِ «فإذا كانَ كذلكَ كانَ المتَحذْلِقُ والمنكِرُ عَلَيهِ مِنْ أضَلِّ النَّاسِ، وأجهلهمْ وأسوَئهمْ أدباً، بل يجبُ تأديبهُ وتعزيرهُ، ويجبُ أنْ يصانَ كلامُ رسولِ الله ﷺ عَنِ الظنونِ الباطلةِ، والاعتقاداتِ الفاسدةِ»(١).

الوجهُ الثالثُ: ليسَ فِي القولِ بلازمِ النزولِ محذورٌ البتَّةَ، وَلَا يستلزمُ ذلكَ نقصاً وَلَا سلبَ كمالٍ، بلْ هوَ الكمالُ نفسُهُ. وهذهِ الأفعالُ كمالٌ ومدحٌ، فهي حقٌّ دالٌّ عليهِ النَّقلُ، ولازمُ الحقِّ حقٌّ.

وقولنا: إنَّه نزولٌ لا محذورَ فيهِ، فإنَّه ليسَ كانتقالِ الأجسامِ مِنْ مكانٍ إلى مكانٍ كَمَا قلتم: إنَّ سمعَهُ وبصرَهُ وحياتَهُ وقدرتَهُ وإرادتَهُ ليستْ كصفاتِ الأجسامِ، فليسَ كمثلهِ شيءٌ فِي ذاتهِ وَلَا فِي صفاتهِ وَلَا فِي أفعالهِ.

ونحنُ لم نتقدَّم بينَ يديِّ الله ورسولهِ، بلْ أثبتنا لله ما أثبتهُ لنفسهِ وأثبتهُ لهُ رسولُه ﷺ. فألزمتم أنتم منْ أثبتَ ذلكَ القولَ بالانتقالِ، ومعلومٌ أنَّ هذا الإلزامَ إنَّما هو إلزامٌ لله ورسولهِ، فإنَّا لمْ نتعدَّ ما وصفَ بهِ نفسهُ، فكأنَّكمْ قلتمْ: منْ أثبتَ لهُ نزولاً لزمهُ وصفهُ بالانتقالِ، والرسولُ ﷺ هوَ الذي أثبتَ ذلكَ لله فهوَ حقٌّ بلا ريبٍ.

فكانَ جوابنا: إنَّ الانتقالَ إنْ لزمَ منْ إثباتِ ما أثبتهُ الله تعالى ورسولُه ﷺ، فلا بدَّ من إثباتهِ ضرورةً، **إذْ لازمُ الحقِّ حقٌّ**، وإنْ لم يكنْ ذلكَ لازماً لهُ، فأنتم معترضونَ على النبيِّ ﷺ كاذبونَ عليهِ، متقدِّمونَ بينَ يديهِ، فبطلَ إلزامكم.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

سحب رابع

قال ابنُ رجبٍ ﵀: لا نسلِّمُ لزومهُ؛ فإنَّ نزولَهُ ليسَ كنزولِ المخلوقينَ، ولهذا نقلَ عنْ جماعةٍ من الأئمَّةِ: أنَّهُ ينزلُ، ولا يخلو منهُ العرشُ(١).

وقالَ الحافظُ الذهبيُّ ﵀: الصَّوابُ في حديثِ النزولِ ونحوه ما قالهُ مالكٌ وأقرانُه يمرُّ كمَا جاءَ بلا كيفيَّةٍ، **ولازمُ الحقِّ حقٌّ**، ونفيُ الانتقالِ وإثباتُهُ عبارةٌ محدثةٌ، فإنْ ثبتَتْ في الأثرِ رويناهَا ونطقنا بهَا، وإنْ نفيتْ في الأثرِ نطقنا بالنَّفي، وإلَّا لزمنا السُّكوتَ وآمنَّا بما ثبتَ في الكتابِ والسنَّةِ على مقتضاه(٢).

وقالَ شيخُ الاسلامِ ﵀: والأحسنُ في هذا البابِ مراعاةُ ألفاظِ النُّصوصِ. فالألفاظُ التي جاءَ بها الكتابُ والسنَّةُ في الإثباتِ تثبتُ، والتي جاءتْ بالنَّفي تنفى. والألفاظُ المجملةُ كلفظِ «الحركةِ» و«النزولِ» و«الانتقالِ» يجبُ أنْ يقالَ فيهَا: أنَّهُ منزَّهُ عنْ مماثلةِ المخلوقينَ منْ كلِّ وجهٍ، لا يماثلُ المخلوقَ لا في نزولٍ، ولا في حركةٍ، ولا انتقالٍ ولا زوالٍ، ولا غيرِ ذلكَ(٣). وهذه سبيلُ مَنِ اعتصمَ بالعروةِ الوثقى(٤).

الوجهُ الرابعُ: يقالُ لهم: ربُّ العالمينَ إمَّا أنْ يقبلَ الاتصافَ بالإتيانِ والمجيءِ والنزولِ وجنسِ الحركةِ، وإمَّا أنْ لا يقبلهُ؛ فإنْ لمْ يقبلْهُ كانتِ الأجسامُ التي تقبلُ الحركةَ ولم تتحرَّكْ أكملَ منهُ؛ وإنْ قبلَ ذلكَ ولمْ يفعلهُ كانَ ما يتحرَّكُ أكملَ منهُ؛ فإنَّ الحركةَ كمالٌ للمتحرِّك،

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٤/ ٣٤).

(٢) المهذّب في اختصار السنن الكبير (٢/ ٤٧٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٢٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٢).

سحب رابع

ومعلومٌ أنَّ مَنْ يمكنهُ أنْ يتحرَّكَ بنفسهِ أكملُ ممَّنْ لا يمكنهُ التحرُّكُ، وما يقبلُ الحركةَ أكملُ ممَّنْ لا يقبلهَا[1].

قالَ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومنْ نزَّهَهُ عنْ نزولهِ كلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدنيا، ودنوهِ عشيةَ عرفةَ منْ أهلِ الموقفِ، ومجيئهِ يومَ القيامةِ للقضاءِ بينَ عبادهِ، فراراً منْ تشبيههِ بالأجسامِ، **فقد شبَّهَهُ بالجمادِ الذي لا يتصرَّفُ ولا يفعلُ ولا يجيءُ ولا يأتي ولا ينزلُ**»[2].

الوجهُ الخامسُ: أنْ يقالَ: النزولُ والصُّعودُ والمجيءُ والإتيانُ، ونحو ذلكَ ممَّا هوَ منْ أنواعِ جنسِ الحركةِ لا نسلِّمُ أنَّهُ مخصوصٌ بالجسمِ الصناعيِّ الذي يتكلَّمُ المتكلِّمونَ فِي إثباتهِ ونفيهِ، بلْ يوصفُ بهِ ما هو أعمُّ منْ ذلكَ. ثمَّ هنا طريقانِ:

(أحدُهما): إنَّ هذه الأمورَ توصفُ بها الأجسامُ والأعراضُ فيقالُ: جاءَ البردُ، وجاءَ الحرُّ، وجاءتِ الحُمَّى، وهيَ أعراضٌ. وبهِ يُعْلمُ أنَّ أنواعَ جنسِ الحركةِ كالنزولِ ونحوه ليسَ منْ خصائصِ الأجسامِ، فيجوزُ أنْ يوصفَ بهَا الله مَعَ أنَّهُ ليسَ بجسمٍ.

(الطريقُ الثاني): أنْ يقالَ: المجيءُ والإتيانُ والصُّعودُ والنُّزولُ توصفُ بهِ روحُ الإنسانِ التي تفارقهُ بالموتِ، وتسمَّى النَّفسُ، وتوصفُ بهِ الملائكةُ. وليسَ نزولُ الرُّوحِ وصعودهَا منْ جنسِ نزولِ البدنِ وصعودهِ، فإنَّ روحَ المؤمنِ تصعدُ إلى فوقَ السَّماواتِ ثمَّ تهبطُ إلى الأرضِ فيما بينَ قبضهَا ووضعِ الميِّتِ فِي قبرهِ. وهذا زمنٌ يسيرٌ لا

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٣).

(٢) طريق الهجرتين (ص٢٩٥).

سحب رابع

يصعدُ البدنُ إلى فوقَ السَّماواتِ ثمَّ ينزلُ إلى الأرضِ فِي مثلِ هذا الزمانِ(١).

وإذا كانتِ الروحُ تعرجُ مِنَ النَّائم إلى السَّمَاءِ مَعَ أنَّهَا فِي البدَنِ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ﴾ [الزمر: ٤٢]، عُلِمَ أنَّهُ ليس عروجُهَا منْ جنسِ عروجِ البدنِ الذي يمتنعُ هذا فيهِ.

وعروجُ الملائكةِ ونزولُهَا منْ جنسِ عروجِ الرُّوحِ ونزولها، لا منْ جنسِ عروجِ البدنِ ونزولهِ.

و«نزولُ» الرَّبِّ عزَّ وجلَّ فوقَ هذَا كلِّهُ وأجلُّ من هذا كلِّهِ؛ فإنَّهُ تَعَالَى أبعدُ عنْ مماثلةِ كلِّ مخلوقٍ مِنْ مماثلةِ مخلوقٍ بمخلوقٍ.

وإذا عرفَ هَذَا: فإنَّ للملائكةِ منْ ذلكَ ما يليقُ بهم، وأنَّ ما يوصفُ بهِ الرَّبُّ تبارك وتعالى: هو أكملُ وأعلى وأتمُّ منْ هذا كلِّهِ(٢)، وأولى بالإمكانِ، وأبعدُ عنْ مماثلةِ نزولِ الأجسامِ، بلْ نزولهُ لا يماثلُ نزولَ الملائكةِ وأرواحِ بني آدمَ(٣).

ومنْ ظنَّ أنَّ ما يوصفُ بهِ الرَّبُّ عزَّ وجلَّ لا يكون إلَّا مثلَ ما توصفُ بهِ أبدانُ بني آدم؛ فغلطهُ أعظمُ منْ غلطِ منْ ظنَّ أنَّ ما توصفُ بهِ الرُّوحُ مثل ما توصفُ بهِ الأبدانُ(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٧).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٧).
(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩).

سحب رابع

وخلاصةُ هذهِ الشبهةِ وما تدورُ عليهِ عندَ جميعِ منْ يحتجُّ بها سواءٌ مِنَ الجهميَّةِ أو مِنْ غيرهِمْ «إنَّ النزولَ نقلةٌ، والنُّقَلةُ منْ خصائصِ الأجسامِ فيلزمهَا لوازمُ تمتنعُ في حقِّ اللهِ تعالى»، **وهذهِ اللوازمُ التي يذكرونها تلزمُ فيمنْ ليسَ بإلهٍ، وربٍّ للخلقِ.** واللهُ ﷻ «منزَّهٌ أنْ تكونَ صفاتهُ مثلَ صفاتِ الخلقِ كما كانَ منزَّهاً أنْ تكونَ ذاتُهُ مثلَ ذواتِ الخلقِ فمجيئهُ وإتيانهُ ونزولهُ على حسبِ ما يليقُ بصفاتهِ منْ غيرِ تشبيهٍ وكيفٍ»[1].

وما أحسنَ قول الشاعرِ:

الـــرَّبُّ ربٌّ وإنْ تـــنـــزَّل والـعـبـدُ عـبـدٌ، وإنْ تـرقَّـى![2]

الشبهةُ الرابعةُ

قالَ السَّقَّافُ: لا يمكنُ أنْ ينزلَ بذاتهِ كما تتخيَّلُ المجسِّمةُ إلى السَّماء الدنيا؛ لأنَّ في ذلكَ حلولُ الخالقِ في المخلوقِ، وهوَ كفرٌ بواحٌ[3].

اعلمْ ـ سلَّمكَ الله مِنَ الشبهاتِ والشهواتِ ـ بأنَّ «الأوهامَ الباطلةَ والعقولَ الفاسدةَ لمَّا فهمتْ منْ نزولِ الرَّبِّ مَا يُفهمُ منْ نزولِ المخلوقِ ـ وهو أنْ يفرغَ مكاناً ويشغلَ مكاناً ـ نفتْ حقيقةَ ذلكَ فوقعتْ فِي محذورينِ: **محذورُ التَّشبيهِ ومحذورُ التَّعطيلِ.** ولوْ علمتْ هذهِ العقولُ الضعيفةُ أنَّ نزولَهُ سُبْحَانهُ لا يشبهُ نزولَ المخلوقِ كَمَا أنَّ سمعَهُ وبصرَهُ وعلمَهُ

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٥٩)، تحقيق: بدر البدر.

(٢) السراج الوهاج (١٠/ ٥١٤ ـ ٥١٥).

(٣) دفع شبه التشبيه (ص٣٥).

سحب رابع